الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

رقم:.....

الخطاب العربي الرسمي اتجاه الثورة الجزائرية

(1954-1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

– نادية بلعمري

تحت إشراف:

أ.د. صالح لميش

لجنة المناقشة		
الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
– أ. قويدر عاشور	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
– أ.د. صالح لميش	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
– أ. فتحي عباس	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/ 2018–2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل "صالح لميش" وفاءاً لجهوده العلمية القيمة وملاحظاته السديدة التي أسهمت في تدعيم الأطروحة شكلا ومضمونا؛ أسال الله أن يوفقه ويسدد خطاه لخدمة العلم وطلابه.

كما أخص بالشكر لجنة المناقشة سلفا على تفضلهم بقراءة بحثي هذا وتعبهم فيه وتصويبه من الخلل.

وأدين بوافر الشكر والتقدير إلى أمي العزيزة التي أتاحت لي كل الظروف المناسبة التي أنارت لي السبيل لإخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى طاقم مكتبة النجاح بولاية المسيلة لما تحملوه من أعباء هذا البحث وطباعته

وفي الأخير أوجه شكري وإخلاصي لزملائي من طلبة وكل من أعانني من قريب أو بعيد من أساتذة وأحباب وأصدقاء أوفياء [شهرة – سلمى – مريم] ولهم مني فائق التقدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إهـــداء

إلى روح والدي رحمه الله وطيّب ثراه براً ووفاءً..

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وأنعم عليها بالصحة والعافية..

إلى كل من جادوا عليّ بالغالي والنفيس..

إلى الحاضر روحاً وجسداً إخوتي (السعيد وزوجته بخوى وأولاده

أسيل وفاروق عمار موسى) وأخواتي (مليحة وزوجها فيصل

وأولادها(فراس - وتسنيم) سعاد وزوجها عبد الوهاب) وأصدقائي

وجميع الأحباء والطلبة..

أُهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات والرموز

الكلمة	الاختصار
الصفحة	ص
جزء.	ج
طبعة.	ط
دون تاريخ.	(د، ت)
العدد	ع
ترجمة	تر
ميلادي	م
هجري	هـــ
الحكومة المؤقة للجمهورية الجزائرية	G.P.R.A
المجلس الوطني للثورة الجزائرية	C.NRA
page	p

مقدمة

مقدمة:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 ضد المستعمر الفرنسي، كان هدفها إيصال صوتها للرأي العام العالمي والعربي، فصنعت الحدث في الكثير من المناسبات بتقديم مادة دسمة من الخطابات السياسية على اختلاف اتجاهاتها وميولاتها المذهبية والفكرية، وذلك قصد كسب تأييد ودعم الثورة، خاصة في المجال السياسي والعسكري، حيث كانت دول المغرب والمشرق العربي المجاورة للجزائر إقليميا وجغرافيا، الداعم الأساسي لهذه الثورة التي خضعت لنفس المحتل الفرنسي، وهو ما دفع بهذه الدول إلى توحيد جهودهم ضد الاستعمار في إطار النضال العربي المشترك.

ونظرا لأهمية التوصل إلى رأي واضح عن دور العرب في الثورة الجزائرية وانعكاسات ذلك على العلاقات بين الجزائر والدول العربية، فقد اخترت موضوع الخطاب العربي الرسمي تجاه الثورة من الفترة الممتدة 1954-1962، آملة الخروج بنتيجة تساعد على توضيح بعض الجوانب الخفية من الموضوع التي لا يزال لحد الآن يعتريها الغموض، ويشوبها التداخل، لذلك فقد حاولت من خلال هذه الرسالة رصد مختلف تلك المواقف والخطابات السياسية.

ومما لا شك فيه أن هذا البحث سوف يساعد رجال السياسة العرب منهم الجزائريين على فهم أصول وقواعد العلاقات العربية الجزائرية أثناء الثورة من خلال محطات أو وقفات محددة عبر عنها الكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو بتصريح علني أو سري، وهذا ما سأحاول الإجابة عليه من خلال مجموعة من التساؤلات:

1 كيف تعامل قادة دول العرب مع القضية الجزائرية من خلال خطاباتهم الرسمية؟ وهل كان هذا الموقف واضحا وصريحا وثابتا من الثورة؟

2 ما مدى احتضان المؤتمرات الدولية والإقليمية للثورة الجزائرية وخطاباتها؟

3 ما موقف السلطات الفرنسية الرسمية من هذا الخطاب وأصحابه.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد دفعتني جملة من العوامل لاختيار هذا الموضوع بالذات دون غيره، محورا للرسالة، ولكنني سأقتصر على الإشارة إلى بعضها فقط، وهي:

1 -إن أغلب الدراسات والبحوث التي أعدت حتى الآن حول الثورة الجزائرية لم تتطرق إلى الخطاب العربي الرسمي تجاه الثورة، حيث ركزت في معظمها على الأحداث السياسية والعسكرية، ومن هنا الهدف من هذه الرسالة هو الإسهام في كشف الغموض على هذا الجانب.

2 -الرغبة في محاولة إثراء الجانب المعلوماتي لهذا الموضوع، كون الدراسات قليلة بخصوصه.

3 -إزالة الغموض من بعض المواقف الخطابية العربية، إذ أن المواقف تطورت تدريجيا حتى تبلورت في شكلها النهائي.

مناهج البحث:

للإجابة على تساؤلات الإشكالية اتّبعت المناهج العلمية التي تفرضها طبيعة الموضوع، وهي:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي، لأنه يهتم بوصف الأحداث وصفا تسلسليا، وهو المطلوب في الموضوع هذا البحث، كون الثورة الجزائرية جملة من الأحداث والوقائع التي تتطلب الوصف لتبيانها، وكشف أهم نتائجها.

ثانيا: المنهج التحليلي، وقد استخدمته في دراسة المادة العلمية ونقدها وتحليلها، بحثا عن حقيقة تطور الأحداث والمجريات السياسية والعسكرية في الموضوع.

مصادر ومراجع الدراسة:

وبخصوص المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، فإن أهمها ما يلي:

-المصادر:

- الخطب الرسمية لمختلف الرؤساء والملوك والأمراء العرب، وأغلبها مجموعة في مجلدات مثل: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات الحبيب بورقيبة وشكري القوتلي ومحمد الخامس.
- الهادي إبراهيم المشيرفي في قصتي مع ثورة المليون شهيد الذي تناول القضية الجزائرية منذ بداية الثورة إلى إعلان الاستقلال بالإضافة إلى أحمد توفيق المدني في حياة كفاح الجزء 03، الذي أفادني بكثرة في نقل المراسلات ومحاضر بعض الجلسات والاجتماعات التي تنقل تفاصيل ما جرى، وأيضا أرسكين تشالدر: الطريق إلى السويس

-الجرائد والمجلات:

لقد استفدت كثيرا من الصحف والجرائد التي كانت تختص برصد مجريات الأحداث التاريخية، ونخص بالذكر جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني التي كانت تنشر أخبار الثورة الجزائرية عبر صفحاتها اليومية، وتؤرخ العلاقات التونسية الجزائرية، إضافة إلى جريدة المقاومة وبعض الصحف مثل: الأهرام، طرابلس الغرب....

-الوثائق المنشورة:

- أرشيف الإذاعة السرية التي كانت تبث من المغرب، وصوت الجزائر من القاهرة، وصوت الجزائر من ليبيا، وصوت الجزائر من تونس.

-الرسائل والأطروحات الجامعية:

اعتمدت على بعض الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه والماستر، والتي لها علاقة بصلب الموضوع، ونذكر منها:

- مذكرات الأمل لمؤلفها الجنرال شارل ديغول، هذه المذكرات مصدر أساسي لدراسة الرأي العام الفرنسي خاصة في المرحلة الممتدة ما بين 1958 و1962، لأن الرئيس ديغول كان يؤثر بشكل مباشر على الفرنسيين عن طريق تصريحاته وخطاباته وقراراته المباشرة.
- أحمد رضوان شرف الدين: جامعة الدول العربية وقضايا تحرر المغرب العربي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.
- اللولب حسن حبيب: التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1956، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

بالإضافة إلى ذلك هناك مذكرات باللغة الفرنسية منها:

- Charles de gaulle : mémoire d'espoir, le renouveau 1958-1962

-المراجع:

- مريم صغير: مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962، وقد درس هذا الكتاب مختلف جوانب الدعم التونسي للجزائر.
- فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، وأيضا محمد الميلي في مواقف جزائرية، ومحمد حسنين في الاستعمار الفرنسي، يحي بوعزيز في ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، محمد لبجاوي في الثورة الجزائرية والقانون...

الخطة:

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدت على خطة مكونة من فصل تمهيدي متبوع بفصلين ثم خاتمة، وقائمة الملاحق والمصادر.

في الفصل التمهيدي خصصته لشرح بعض المصطلحات الغامضة كالخطاب والثورة، ثم انتقلت للحديث عن الثورة الجزائرية بما في ذلك أسباب الثورة، كما

تطرقت إلى مؤسسات اعتماد الثورة على تدويل قضيتها؛ فذكرت الوفد الخارجي والمجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أما الفصل الأول تعرضت فيه للخطاب الرسمي لقادة الدول العربية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، يندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان خطاب قادة دول المغرب العربي الثلاث (تونس المغرب الأقصى وليبيا)، أما المبحث الثاني فتطرقت فيه إلى خطاب قادة دول المشرق العربي، واتّخذت مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا نموذجا في ذلك.

أما الفصل الثاني خصّصته لمختلف المؤتمرات الدولية والإقليمية للخطاب العربي الرسمي، وكذا ردود الفعل الفرنسية الرسمية على ذلك.

وأنهيت بحثي هذا بخاتمة استعرضت فيها النتائج المتوصل إليها بعد دراسة المادة ومناقشتها وتحليلها طبقا للمناهج المعتمدة، ومراعاة توجيهات الأستاذ المشرف.

ثم أشفعت البحث بملاحق أساسية تدعم الموضوع.

الصعوبات:

لقد اعترضتني جملة من الصعوبات خلال دراستي لهذا الموضوع من بينها:

-طول مدة الدراسة التي تمتد من 1954-1962، وهي فترة طويلة جدا لدراسة الخطاب الرسمي العربي الذي يتميّز بالتغير والتذبذب وعدم الثبات، فوجدت نفسي أمام آراء عامة وليس رأي عام واحد.

-صعوبة الحصول على المادة العلمية من مصادرها الأصلية خاصة الأقوال، وتشتت المصادر والمراجع ووجودها في أماكن أخرى.

-ضيق الفترة المخصصة لإنجاز هذا البحث.

ولا يسعني في النهاية إلى أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني وتقديري إلى أستاذي القدير الدكتور "صالح لميش"، الذي تعب في توجيهي وتصحيح أخطائي العلمية

ويُصوّبها، فأسأل الله أن يمنحه الصحة والعافية ويجازيه على نواياه الطيبة وعمله وإخلاصه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الموقرة التي قرأت ودقّقت وبذلت الكثير من الجهد حتى تتمكن من تقييم هذا العمل والحكم عليه، كما لا أنسى كل من قدّم لي يد العون من قريب او بعيد.

وأخيرا أسأل الله العظيم أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم.

والله ولي التوفيق

الفصل التمهيدي:

الخطاب العربي الرسمي والثورة الجزائرية 1954-1962

المبحث الأول: تعريف الخطاب لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية وأهم محطاتها

المبحث الثالث: مؤسسات اعتماد الثورة على تدويل قضيتها

المبحث الأول: تعريف الخطاب لغة واصطلاحا

1- مفهوم الخطاب:

يعتبر الخطاب من أبرز الظواهر التي تحدد طرق الاتصال وتضبط بنية التعبير وتتحت الأهداف المنشودة، وهو يحظى في اللغات العربية بقدر كبير من العناية لأنه يخرج الدراسة من الانطباع إلى التفكيك، ومن وصف أداة الاتصال إلى النشر عما يحيط بها من مشكلات.

إن الدارس لهذا الوضع الذي ميّز الجزائر كمستعمرة فرنسية من الطراز الخاص يُدرك الحاجة الماسة إلى استطلاع خبر الخطاب المناسب لها من الزاوية اللسانية، هو عمل يتطلب نفسا طويلا، وتظافر جهود كثيرة ومتنوعة الاختصاص حتى ندرأ خلطاً ساريا ألا وهو توهم الصلة بين الخطاب والخطابة أو الخُطبة، ولئن يعسر نفي وجود الارتباط بين الخطاب والفنون، فإن للخطاب خصائص متميزة، بحسب أن الكد من أجل نحتها علامة وعي بالوظيفة المنوطة به، وإعداد الانتقال من اللبس إلى التعريف والتجديد[1].

إن الخطاب باعتباره مقول الكاتب أو أقاويله بتعبير الفلاسفة العرب القدماء هو بناء من الأفكار (إذا تعلق الأمر بوجهة نظر يعبر عنها تعبيرا استدلاليا، وإلا فهو أحاسيس ومشاعر فن أو شعر) يحمل وجهة نظر، أو هو الوجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالي، أي شكل مقدمات ونتائج، والخطاب باعتباره مقروء القارئ أو مقول القول بتعبير المناطقة القدماء وهو ذلك البناء نفسه، وقد أصبح موضوعا لعملية إعادة

(1)- كمال عمران: في تحديد مفهوم الخطاب، العربية للثقافة، العدد 28، مارس، سبتمبر 1995، ص ص 62، 73.

البناء، أي نصّا للقراءة، وكيفما كانت درجة وعي القارئ بما يفعل فإنها لا بدّ أن يمارس في ذلك النص ما يمارسه صاحب الخطاب عند بناء خطابه[1].

أ- تعريف الخطاب لغةً:

على وزن "فعال" من خاطب، ومصدره خطاب، ومخاطبة على وزن مفاعلة ومعناه الكلام والمحادثة، ومراجعة الكلام والمشاورة فيه، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان، وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: "وَفَصْلَ الخِطَابِ" أن يحكم باللينة أو اليمين، وقيل معناه أن يفصل بين الحق والباطل ويميّز بين الحكم وضدّه.

والخطاب رسالة ذات هدف ودلالة، وهو كلام منطوقا أو مكتوبا، يُمثّل وجهة نظر محددة من الجهة التي تُوجه الخطاب، ويفترض فيه التأثير في السامع والقارئ مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والملابسات التي صيغ فيها الخطاب بدلالة الزمان والمكان.

ب- تعريف الخطاب اصطلاحاً:

يُستعمل لفظ "الخطاب" اصطلاحا لمعان شتى تختلف تبعا لطبيعة الموضوع الذي ينصبّ عليه الخطاب، وتبعا للأغراض التي يتوفى تحقيقه منها، ففي التشريع والقضاء تعني "بلاغة الخطاب" أن يؤسس على البرهان الاستدلالي، وعلى النحو الذي يُجدده المنطق وفلسفة التشريع والأيديولوجية المتبناة في صياغة التشريعات وفي الأحكام، ومعنى هذا أن "الخطاب" يتجاوز الشكلية اللغوية، ويمتد إلى وسائل الإقناع ونوعية البرهان وأدوات الأسلوب البياني.

(1)- العابد أحمد وآخرون، المعجم العربي الميسر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت، ص10.

ويحتمل الخطاب التأويل لأن القراءة لا توقف عند حدود التلقي المباشر بل نريد أن تساهم بوعي في إنتاج وجهة النظر التي يحملها أو يتحمّلها الخطاب[1].

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية وأهم محطاتها

أ -تعريف الثورة:

عرّف أحد المفكرين الفرنسيين من القرن الثامن عشر الثورة كما يأتي: "إن الثورة كواقع، حدث محصور في فترة من الزمن، فهي تدع المجتمع يُنظم نفسه تبعا للتبادلات المتحققة بعد أن تصل لأهدافها وينتسب الأمن والهدوء، أما الثورة كفكرة فهي قوة لا تنضب ديناميكيتها في إنجاز ملموس وهي مطلب مغروس في قلب الإنسان يحضه باستمرار على مقارنة التحرر الذي تعد به فكرة الثورة"[2].

أما تعرف الثورة عند الفلاسفة فجاء على نحو آخر، فقد ورد في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أنها : "تغيير جوهري في أوضاع المجتمع لا تُتّبع فيه طرق دستورية، والفرق بين الثورة وقلب نظام الحكم أن الثورة يقوم بها الشعب على حين أن قلب نظام الحكم يقوم به بعض رجال الدولة، وثمّة فرق آخر بين الأمرين وهو أن هدف الثورة تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وهدف الانقلاب مجرد إعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة، ومع أن نجاح الثورة يؤدي إلى سقوط الدستور وانهيار نظام الحكم القائم، فإنه لا يؤدي إلى تبديل شخصية الدولة ولا إلى إلغاء التزاماتها الدولية، والثورة مقابلة للتطور، فهي سريعة وهو بطيء، وهي تحول مفاجئ وهو تبدّل تدريجي"[3].

---

(1) العابد أحمد وآخرون: مرجع سابق، ص 12، 13.

(2)- جان جاك شوفالييه: تاريخ الفكر السياسي من القومية إلى الدولة الأممية: ت. محمد عرب صاصيلا، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص 39.

(3)- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978، ص 381.

ويذهب علماء الاجتماع والسياسة في القرن العشرين إلى تعريف الثورة بأنها تغيير مفاجئ وسريع وعنيف، يشمل القانون الرسمي للمجتمع أو الدستور ونظام القيم التي يمثلها ووضع نظام آخر، ويُفرقون بين عدة أنواع من الثورات، فهناك الثورة السياسية التي تغير فيه الطبقة الحاكمة ونظام الحكم، والثورة الاقتصادية التي تغير النظام الاقتصادي بعنف، والثورة الدينية والقومية، أما الثورة التي تحاول أن تغير كل النظام وكل القيم فسميت بالثورة الكلية[1].

ب **أسباب ودوافع إعلان الثورة:**

-إدراك الحركة الوطنية لمرحلة التحقيق النهائية

-اتحاد الشعب حول قضية الاستقلال

-انفراج الوضع الدولي وملاءمته لحل المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية

-السند الدبلوماسي وخاصة من طرف الإخوة العرب والمسلمين الذين لن يبخلوا بدعم الكفاح الجزائري.

-اندلاع العمل الثوري في كل من تونس والمغرب الأقصى، وتأخر الجزائر إلى مؤخرة الركب.

-تحطم الحركة الوطنية بسبب سنوات الجمود والروتين.

-تصميم عناصر من المناضلين الواعين على إخراج الحركة الوطنية من مأزق صراع الأشخاص ودفعها نحو العمل الثوري إلى جانب المغاربة والتونسيين.

-رفض الاستعمار إعطاء الشعب الجزائري أدنى حرية بالوسائل السلمية[2].

---

(1)- عمار طالبي: في مفهوم الثورة والنقد الثوري، مجلة الأصالة، العدد 74/73، سبتمبر 1979، ص ص 45، 46.

(2)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 122.

ج بيان أول نوفمبر 1954:

يمثل بيان الفاتح من نوفمبر 1954[1] أول وثيقة للثورة الجزائرية، ويُعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة، فقد حمل روح الثورة الجزائرية وكانت له دلالة لا تقل أهمية عن بيان إعلان تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يفوقه في القوة والدلالة.

بعد عرض أسباب الانتقال إلى العمل الثوري يعرض البيان ويوافق على ما يلي:

❖ **جبهة التحرير الوطني:**

هذه الجبهة عرضها البيان باسم الحركة التي ستقود المعركة الحقيقية وهي جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة ستكون مفتوحة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنظم إلى الكفاح التحرري.

ينتقل أصحاب البيان إلى عرض البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه:

- الاستقلال الوطني بواسطة:

-إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

-التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد.

-تدويل القضية الجزائرية.

-تحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي[2].

(1)- بيان أول نوفمبر 1954: ينظر الملحق رقم 01.

(2)- المصدر نفسه.

❖ **دعوة الشعب إلى الانضمام لجبهة التحرير الوطني:**

توجه البيان في هذا الجزء بنداء إلى الشعب الجزائري يدعوه للانضمام لمسعى الكفاح الوطني حيث جاء فيه: "إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنظم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك".

وبهذا قررت الطليعة الثورية الخروج من عقم النضال السياسي والدخول مباشرة في المقاومة المسلحة كحل وحيد للتخلص من الاستعمار، فقد كانت الثورات دائما من صنع الطلائع التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتجر الجماهير بالتدريج إلى أن تقتنع بالفكرة، عندها يكون التبني والاحتضان اللذان لا بد منهما لتحقيق النصر، وهذا ما دأبت عليه الثورة الجزائرية حيث أنار بيان أول نوفمبر الطريق للمناضلين والجماهير الشعبية لاحتضان الثورة، ذلك أن ما أُخذ بالقوة لا يُسترجع إلا بالقوة[1].

المبحث الثالث: مؤسسات اعتماد الثورة على تدويل قضيتها.

أ -الوفد الخارجي:

يعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الأداة الدبلوماسية الأولى للثورة التحريرية الكبرى في الجزائر، حيث أدرك قادة الثورة أهمية المعركة الدبلوماسية في الكفاح التحرري، فكان اتصال محمد بوضياف منسق عملية تفجير الثورة بأحمد بن بلة أحد العناصر الثلاث المشكلة للوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

(1)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط ا، بيروت، 1997، ص 388.

ومنذ جويلية 1954 أصبح الوفد الخارجي يعمل لصالح اللجنة الخماسية بدلا من العمل لصالح الحزب، وفي 26 أكتوبر 1954 صار الوفد يتشكل من الرباعي: محمد خيضر، حسين آيت احمد، أحمد بن بلة ومحمد بوضياف[1].

وعلية انقسم عمل الوفد الخارجي في القاهرة بين محمد خيضر الذي تكفل بالجانب السياسي انطلاقا من مكتبه بمقر لجنة تحرير المغرب العربي[2]، وزميله أحمد بن بلة الذي تكفل بالجانب العسكري، والذي كان له مكتب مستقل، وأما حسين آيت احمد فقد توجه إلى نيويورك ليصبح أول ممثل لجبهة التحرير الوطني هناك[3].

بينما كان الوفد الخارجي يعاني من الانقسام والصراع بين عناصره عملت النواة القيادية داخل العاصمة على تعزيز صفوفها حيث تمكنت من ضم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، فأرسلت أحمد توفيق المدني للقاهرة ليلتحق بالوفد الخارجي مع صديقه من جمعية العلماء عباس التركي في نهاية مارس 1956[4].

وبحلول يوم 20 أفريل 1956 كان كل الأعضاء قد التحقوا بالقاهرة، فعقدوا اجتماعهم يوم 21 أفريل 1956 ، وحضره كل من أحمد بن بلة، محمد خيضر، أحمد

---

(1)- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص 463.

(2)- تاسست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في 5 جانفي 1948، انبثقت عن مكتب المغرب العربي التابع للجامعة العربية الذي أنشأ خلال مؤتمر الجامعة المنعقد في فيفري 1947، وضم ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية الثلاثة، وتشكل المكتب الأول للجنة من محمد عبد الكريم الخطابي رئيسا، وأحمد بن عبد الكريم الخطابي وكيل الرئيس، والحبيب بورقيبة أمينا عاما، ومحمد بن عبود أمينا للصندوق. أنظر: عامر رخيلة: انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي 1945-1954، مجلة المصادر، عدد 06 مارس 2002، ص ص 36، 40.

(3)- عبد القادر خليفي: المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 8 ماي، ص 122.

(4)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 115.

بودا، العباس بن الشيخ الحسين، عباس فرحات، أحمد فرنسيس، بوجملين، بيوض، الدكتور الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني[1].

لقد ألحّ مؤتمر الصومام أنه على جبهة التحرير أن تبذل كل جهودها لإبلاغ صوت الثورة إلى كل شعوب العالم وكسب مزيد من التأييد والأنصار والحلفاء، أفرادا وهيئات وشعوبا ودُولاً[2]، فانطلق أعضاء الوفد في مسعى دبلوماسي قوي نحو تونس وليبيا لكسب دعمهما وتأييدهما للثورة الجزائرية، وعلى الخصوص السماح بمرور الأسلحة عبر أراضيهم.

كما توالت اجتماعات الوفد كلما دعت الضرورة إلى ذلك حيث درست عدة قضايا واتخذت بشأنها القرارت المناسبة إلى غاية أكتوبر 1956، ومن أبرزها ما يلي:

- التعاون مع مصريين حول إصلاح مطارات ليبية وضعت تحت تصرف الوفد لإرسال الأسلحة جوا إلى الجزائر
- القيام بجولة لمختلف البلاد العربية والإسلامية لأجل نشر الدعاية وجمع المال والسلاح، وتوحيد كلمة العرب المسلمين حول الثورة.
- تكليف محمد يزيد بأن يمثل رسميا جبهة التحرير الوطني بالبلاد الأمريكية وأن يعمل ضمن هيئة الأمم المتحدة.
- دعم ممثل الجبهة بأمريكا حسين آيت احمد بثلاثة ملايين فرنك.
- إرسال عمر دردور ليمثل الوفد في ليبيا، وتيجاني هدام بالكويت وأحمد بودا بالعراق.
- إرسال الأخضر الإبراهيمي ومحمد بن يحي إلى جاكرتا بأندونيسيا لتمثيل الجبهة.

(1)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 123.

(2)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص303.

-تكليف توفيق المدني بتجهيز نشرة أخبار يومية عن الحوادث الثورة الجزائرية[1].

ب - المجلس الوطني للثورة: (C.N.R.A)

تطبيقا لاستراتيجية الثورة في تأسيس هياكل وأجهزة تنظيم العمل، وترسخ مبدأ القيادة الجماعية، نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اعتبر بمثابة برلمان الثورة، وأعطيت له السلطة العليا في الثورة، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني، وتحديد خطط عملها وتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها[2].

وأما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته، وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضائه الممثلين، وأما عن المداولات فإن مشاركة كل الأعضاء في المناقشات مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول[3].

ويصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي:

-اللوائح: وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.

-الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي

-الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي

---

(1)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مصدر سابق، ص 149، 150.

(2)- الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص303.

(3)- محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين، ص194.

وأما عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد عقد منذ تأسيسه سنة 1956 حتى الاستقلال عام 1962 ست (06) دورا، منها مؤتمران، مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، ومؤتمر طرابلس في جوان 1962، وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس الغرب[1].

كما حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل على النحو التالي:

- ✓ تقوية علاقات التعاون مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي، وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.
- ✓ تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجرى تح إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة.
- ✓ انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.
- ✓ القيام بمجهودات لدى الدول الأفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.
- ✓ الدخول في مفاوضات مع الإتحاد السوفييتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب.
- ✓ اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية.

(1)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، مرجع سابق، ص495، 496.

- ✓ إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل، وتشكيل لجنة وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر وهيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا[1].

ج -الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: (C.P.R.A)

يُعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية، وخطوة جريئة أقدم عليها قادة الثورة، حيث شكل استكمالا لبنائها المؤسساتي وإعادة بعث للدولة الجزائرية الحديثة. وقد دفعت جملة من العوامل إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكن حصرها فيما يلي:

-رغبة الثورة في دحض ادعاء الحكومة الفرنسية في عدم وجود طرف جزائري مفاوض خاصة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا في أوائل جوان 1958[2].

-توصيات مؤتمر طنجة الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية من 27-30 أفريل 1958 ومنها تأسيس الحكومة الجزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية[3].

-حاجة الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد الدولي في خضم التضامن الدولي مع الحركات التحررية.

---

(1)- الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، مرجع سابق، ص105.

(2)- محمد عباس: ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص128.

(3)- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص170.

-الصعوبات التي أصبحت تواجهها الثورة في الجارتين تونس ومراكش اللتين أصبحتا تحتجزان جزءا من الأسلحة الموجهة للجزائر.

وهكذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي فوّض المجلس الوطني للثورة مهمة إنشائها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ متى توفرت الظروف، حيث شكلت لجنة فنية وإدارية قامت بتحضير مسودة مشروع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فاجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) يوم 09 سبتمبر 1958، ووضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة[1].

فكان يوم 19 سبتمبر موعد الإعلان الرسمي عن ميلاد هاته الحكومة تحت رئاسة فرحات عباس ونائبين له هما أحمد بن بلة وكريم بلقاسم.

وأما عن أهدافها فتتمثل كما لخصها أحمد توفيق المدني في "إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة.. والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل"[2].

(1)- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص114.

(2)- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، مرجع سابق، ص171.

الفصل الأول:

الخطاب الرسمي لقادة الدول العربية تجاه الثورة ج1954-1962.

المبحث الأول: خطاب قادة دول المغرب العربي الثلاث (تونس- المغرب- ليبيا)

المبحث الثاني: خطاب قادة دول المشرق العربي (مصر سوريا المملكة العربية السعودية) نموذجا

المبحث الأول:خطاب قادة دول المغرب العربي الثلاث(تونس-المغرب-ليبيا)

1 -تونس:

تشكل تونس وضعا خاصا للجزائر وثورتها التحريرية، على غرار كل من ليبيا والمغرب الأقصى نظرا للاشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك هذا إلى جانب كون تونس كانت من المناطق الأساسية لتمركز الجزائريين الهاربين من السياسة السلطوية للاستعمار الفرنسي خلال ق 19 وإلى غاية ق 20 وهذا الوضع المميز أثر على تونس مباشرة خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 والتي انتشر صداها في ربوع الأراضي التونسية وتجاوب معها الشعب التونسي بما في ذلك طلبة العلم الجزائريين والصحافة التونسية[1].

فيتميز الخطاب الرسمي التونسي بالتذبذب خاصة في السنوات الأولى التي سبقت تشكل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] وعموما فقد مر الخطاب الرسمي التونسي من الثورة الجزائرية حسب مراحلها:

- المرحلة الأولى 1954-1955:

كانت تونس خلال هذه المرحلة لا تزال خاضعة للحماية الفرنسية وكان زعمائها السياسيون في معظمهم رهن الحبس أو الاعتقال إذ أن فرنسا وبعد فشل المفاوضات بين وزير خارجيتها وصالح بن يوسف عضو الوفد التونسي بسبب إنكار فرنسا الاعتراف بسيادة تونس وما تمخض عن ذلك من مظاهرات واضطرابات أدت في الأخير إلى القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد جميعهم بما فيهم الحبيب بورقيبة.

---

(1) - مريم صغير : مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ط2، 2012 ، ص130.

(2) - الهادي إبراهيم المشيرقي: قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر،2000، ص582.

لكن ما إن اشتعل الكفاح المسلح بمراكش 1953-1954 والجزائر 1954 حتى قامت فرنسا بمفاوضة ممثلي تونس لمنحهم استقلالا صوريا بالشروط التي تريدها وتخدم أغراضها منها:

- ✓ اشتراط نزع السلاح من المجاهدين التونسيين "الفلاقة" قبل أن يشرع في التفاوض في الاستقلال الداخلي.
- ✓ اعتبار الاستقلال الداخلي هدف لا مرحلة فقط.

وقد استغل الوطنيون الفرنسيون قيام الثورة الجزائرية لصالح قضيتهم فتخلوا عن سياسة المهادنة وغيروا من لهجتهم، حيث صرح محمد المصمودي العضو المفاوض قائلا: "**إذا لم يسو الوضع فأني أخاف أن يبقى الفلاقة في الجبال وينظم إليهم غيرهم** "

كما أكد هذا الكلام الحبيب بورقيبة إذ صرح لصحيفة نيويورك تايمز قائلا: " **إذا تمادت فرنسا في تشددها في قضية الفلاقة فإنها ستحول شمال إفريقيا إلى فيتنام جديدة**"[1].

ولتهدئة الوضع وخوفا من امتداد لهيب الحرب إلى مناطق المغرب العربي عمدت السلطات الفرنسية إلى تسريع المفاوضات الفرنسية التونسية في جوان 1955 باتفاقيات تمنح الاستقلال الداخلي التونسي[2].

---

(1) – مولود قاسم نايت بالقاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا، أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر، جزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، المجلد الأول، الجزء الثاني، (د ت) ص202.

(2)– عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، الجزائر، العدد الأول 1999 ص 142

إلا أن صالح بن يوسف [1] الأمين العام للحزب الدستوري الجديد رفض الاستقلال الداخلي. لأنه كان يرى ضرورة تعميم الكفاح المسلح على الجبهات المغربية الثلاث حتى التوصل المشترك للاستقلال، بينما كان بورقيبة وفيا لقبول فكرة الاستقلال الذاتي لتونس ووضع حد للصراع المسلح إلا أن صالح بن يوسف لم يرضى بذلك وسعى إلى إسماع صوته وصوت المعارضين لتخلي تونس عن الجزائر وتنكرها لما سبق الاتفاق عليه وكرد فعل على موقف بورقيبة عقد اجتماع في القاهرة في 14 أكتوبر 1955 ضم ممثلين الأحزاب الوطنية الثلاث (حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري الجديد جبهة التحرير الوطنية) وتقرر فيه فصل بورقيبة وأعضاء المكتب السياسي إلا الأمين العام الشرعي للحزب وهو صالح بن يوسف[2]، كما رأت اللجنة أنه لا خلاص لتونس إلا بالعودة للكفاح المسلح متضامنة[3].

وفي 9 أكتوبر 1956 رد بورقيبة بعزل صالح بن يوسف من منصبه، ثم تمت تصفيته جسديا بألمانيا سنة **1961، "فقد اعترف بورقيبة بمسؤوليته في ذلك في خطاب ألقاه في 15 ديسمبر 1973"**[4].

---

(1) – **صالح بن يوسف:** (1907-1961): هو من زعماء الحزب الحر الدستوري التونسي ولد بمغراوة وهي قرية قريبة من جزيرة جربة تحصل على شهادة الباكلوريا من معهد كارنو سنة 1930 التحق صالح بن يوسف بفرنسا للدراسة في معهد السوربون بباريس وتحصل على شهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسة سنة 1933 وفي سنة 1931 أسس أول فرع للحزب الدستوري في باريس وفي سنة 1938 عين بن يوسف أمينا عاما للحزب، اعتقل في العديد من المرات عارض بن يوسف اتفاقيات الاستقلال الداخلي لتونس ما أدى إلى فصله من الحزب في مؤتمر سفاقس اغتيل بمدينة فرانكفورت بألمانيا في 12 أوت 1961 أنظر: أحمد الطويل: تراجم تونسية، المطبعة العصرية تونس، 2010، ص ص160-161

(2) – الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، مكتبة الجماهير بيروت 1976 ص146 .

(3) – منصف الشابي: الصالح بن يوسف: حياة كفاح دار الأقواص للنشر، تونس، مارس 1990، ص182.

(4) – عامر رخيلة: مرجع سابق، ص145.

أما الشعب التونسي فقد استقبل بروتوكول[1] الاستقلال بتحفظ كبير وواجه بورقيبة أثناء عودته إلى تونس بترديد الهتافات التي تطالب بتأييد الجزائر انطلاقا من اقتناع الشعب بأن توقيع البروتوكول تم على حساب القضية الجزائرية.

-أما الجزائريون فقد نظروا إلى بروتوكول الاستقلال نظرة ريبة وعدم الرضا لأنه يتنافى مع قيم التضامن والعمل المغاربي الذي يؤكد التمسك بالاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي[2].

وهو ما عبر عنه الرئيس أحمد بن بلة بقوله: "**وفجأة بوغتنا في تونس ... فنحن عندنا وثائق موقعة من الإخوة-تونس-المغرب- علال القاسي وصالح بن يوسف تنص على أننا نقاتل حتى نبني مغربيا عربيا موحدا**"[3].

مما سبق يتبين أن موقف وخطاب بورقيبة من اندلاع الثورة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام تقريبا تميز بمحاولة التنصل من الاتفاق الذي يربط الكفاح والاستقلال بين أقطار المغرب العربي وقبوله الاستقلال الداخلي لتونس بل تمادى في ذلك إلى درجة أنه حاول التنصل من الانتماء العربي ودعا إلى الانتماء للغرب حيث أعلن: "أن ما يربطنا بالعرب ليس الأمن قبل الذكريات التاريخية"[4].

- المرحلة الثانية 1956-1960:

-تميزت هذه المرحلة بغموض الخطاب الرسمي التونسي، فنجد أن بورقيبة أظهر عطفه على اليهود ورعاية مصالحهم والسماح لهم بالهجرة إلى إسرائيل وتحديده للإرادة الشعبية بتعيينه وزيرا يهوديا "باروخ" ضمن تشكيلته الحكومية وظهر ذلك

---

(1) - **أنظر الملحق: رقم2:ص**

(2) - فتحي ديب : عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص56.

(3) - محمد خليفة: حديث مغربي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترتيق للنشر، لبنان 1985، ص206.

(4) - الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص155.

في قوله في إحدى خطبه "**أصبح الفرنسيون والإسرائيليون ضيوفنا وإخواننا فلنتقبلهم بصدر رحب**"[1].

- وخطابه الذي ألقاه في 17 أفريل 1956 بالمجلس التأسيسي التونسي [2] الذي أعلن فيه أن تونس بوصفها دولة من دول الشمال الإفريقي يجب أن يقوم بينهما وبين الجزائر أخوة وتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية وكذا التضامن والتحالف والتكتل السياسي كما عبر عن ألم تونس وحسرتها لما تتعرض له الجزائر الشقيقة ووعد ببذل قصارى جهده للوصول إلى حلول سلمية تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية وتؤدي في نفس الوقت إلى تحسين العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي[3].

-إن المتأمل في هذا الخطاب يمكن أن نستنتج منه أن بورقيبة أبدى تعاطفا مع القضية الجزائرية لإرضاء منتقديه وفي نفس الوقت لا يوجد في كلامه ما يمكن أن يثير غضب فرنسا.

-كان بورقيبة يعرف حلولا توافقية تراعي مصالح فرنسا ومحافظتها على امتيازاتها في البلدان المغاربية الثلاث والذي يمكن فهمه على أنه نوع من الحكم الذاتي أو الاستقلال الداخلي ولتحقيق ذلك صرح الحبيب يوم 1957/07/20 قائلا: "**أعتقد أن أحسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري، هي تحقيق التوازن بين سيادة الجزائر ونوع من التعاون الجديد الذي يربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا ...**"

---

(1)- الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص139.

(2)- المجلس التأسيسي التونسي الأول ضم 98 نائب انتخبهم الشعب يوم 25 مارس 1956 وترأسه الحبيب بورقيبة.

(3)- كتاب الدولة للأخبار والإرشاد: الحبيب بورقيبة، حياته وآثاره، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، جويلية 1966، ص270-271.

" إن شعوبنا لا تريد إذلال فرنسا إن شعوبنا مرتبطة بفرنسا جغرافيا واقتصاديا ... وثقافيا وكل مل هنالك البحث في الأسس الممكنة لتعاون جديد وتحديد الروابط الجديدة التي ينبغي أن تكون بيننا"[1].

وأيضا في خطابه قائلا: **"تريد الوصول إلى أهدافنا بالتي هي أحسن إذا كانت الحلول التي ننشدها تكفينا مؤونة إراقة الدماء وخوض المعارك فيا حبذا"**[2].

من خلال هذا الطرح يمكن أن نستنتج أن بورقيبة أعلى سياسة الليونة السياسية في تحقيق مطالب الشعب الجزائري وتجنب أسلوب العنف والمواجهة العسكرية وعدم المبالغة في ما جاء من مطالب في بيان أول نوفمبر 1954 منها الاستقلال التام لأن مواجهة عدو شرس مدعم بآليات الحلف الأطلسي مغامرة قد تكون فاشلة.

-وبعد عدة أشهر أي في أوت 1957 فيعود بورقيبة ويتناقض في تصريحه السابق ويعترف بحق الجزائريين في السيادة والاستقلال وتقرير المصير قائلا: **" أنه لا يتصور أن يتهرب قادة الجزائريين من حكم الشعب الجزائري "**[3]، مطالبا من فرنسا أن تخول كل فرد من الجزائريين الحرية في التعبير في إرادته وهكذا تبدو مواقف بورقيبة غير ثابتة تتغير من وقت لآخر.

-ويستمر الخطاب الرسمي التونسي قويا صريحا منتقدا السياسة الفرنسية التي تقوم بها ضد الشعب الجزائري، ما جعل في فرنسا في 20 ماي 1957 تهدد تونس بوقف القروض التي تقدمها لها لأنها لمست تأييدا وتعاطفا مع القضية الجزائرية

---

(1) – محمد المنيلي: الثورة الجزائرية تهدد المعسكر الغربي من الكتاب مذكرات منشورة في جريدة الشروق اليومي الحلقة 162 بتاريخ 12 فيفري 2006، ص11.

(2)– المصدر السابق، الجزء العاشر، خطاب ألقاه بورقيبة بتونس يوم 25 جانفي 1960، ص19 (سؤال لعباس من هو المصدر).

(3) – المصدر السابق، ج9، (اعتراف للجزائريين بحق تقرير المصير خطوة حاسمة في سبيل التحرير) تونس 1959، ص113

معتقدة أن تصرفها ذلك سوف يرغم الرئيس بورقيبة على التراجع في تصريحاته ومواقفه السابقة، لكن الحبيب لم يبد هذه المرة لينا لفرنسا.

وهذا ما وضحه في خطابه للشعب التونسي: " **أننا لا ننوي تغيير موقفنا كي ترضى عنا فرنسا وتدفع لنا القروض، وأننا نفضل الاستغناء عن هذه القروض بدل التفريط في سيادتنا وكرامتنا أو التخلي عن تضامننا العميق مع إخواننا الجزائريين**"(1).

لكن هذا الخطاب الحماسي الفياض والذي أثار الاطمئنان بين الشعبين التونسي والجزائري فندته تصرفات وقرارات بورقيبة المفاجأة والتي تمثلت في إبرامه اتفاقا مع فرنسا لمد أنبوب إيجلي Edjelé* للبترول عبر الأراضي التونسية إلى مينا الصغيرة ليشحن منها البترول الجزائري إلى فرنسا.

-هذا الإجراء أغضب مسؤولي الثورة الجزائرية واعتبروه عملا يتنافى مع روح التضامن الأخوي بين الأشقاء المغاربة، كما يتنافى مع قرارات مؤتمر طنجة.

-وهناك تصرف آخر أكثر غرابة اتخذه الحبيب بورقيبة وكاد أن يحدث أزمة بين التونسيين والجزائريين والفرنسيين لتحقيق مساعيه قائلا: " **إننا على استعداد تام لإعانة الطرفين على تقريب شقة الخلاف بما في مستطاعنا من جهد، سواء بواسطة الاتصال بين الطرفين أو بإعطاء ضمانات من ناحيتنا، أو بالإشراف على عمل معين خصوصا وقد رضينا بالتنازل في جانب من استقلالنا مقابل إنهاء الحرب التي تكمن في استمرارها أخطاء لا يستطيع المرء أن يضبط مداها**"(2).

---

(1) – مصدر سابق الحبيب بورقيبة: خطب نحو حل عادل للقضية الجزائرية، ج3، تونس، 1959، 163.

إيجلي: هو أنبوب لنقل البترول من ايجلي قرب عين أميناس على الحدود الليبية إلى ميناء السخيرة قرب قابس *أنبوب Edjeléبتونس ومنه ينقل البترول عبر البواخر إلى فرنسا بدئ في استخدامه عام 1960.

(2) –الحبيب بورقيبة: حياته جهاده، مصدر سابق، ص280.

وما أن تقرر انطلاق المفاوضات بين الجزائر وفرنسا يوم 7 أفريل 1961 في افيان وتأكد من قطعها شوطا هاما من النجاح سارع بطلب حق تونس في جزء من الصحراء الجزائرية قائلا في خطاب 17 جوان 1961 قائلا: " **توجد مسافة جنوبية بين الحدين الشرقي والغربي أي بين 233 وبئر الرومان، لم تضبطها اتفاقية الحدود، وهي توازي عرض تونس**"[1].

يهنئهم على النصر العظيم الذي تحقق بفضل تضحياتهم وتضحيات الشعب الجزائري وجاء في البرقية:

" **... في الوقت الذي توج فيه كفاحهم البطولي، وتضحيات الشعب الجزائري بالنجاح وفي الوقت الذي انتهى فيه اعتقالكم بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس لحضور أشغال الندوة الأولى للمغرب العربي الكبير، أوجه لكم بكامل الفخر والتأثر أحر تمنياتي بالعظمة والرفاهية للشعب الجزائري، وإني لمتيقن أن التضامن الوثيق الذي وحد شعبينا في الكفاح من أجل الكرامة والاستقلال ستواصل لتحقيق مهام إعادة البناء والتقدم من أجل تشييد مغربنا الكبير**"[2].

ولم يكتف بورقيبة بالتصريحات بل سعى إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل يأخذ نصيبه من الصحراء، فاتصل بالجنرال ديغول وعقد الرئيسان اجتماعا في 27 أفريل 1961 أثار من خلاله الرئيس بورقيبة قضية "بنزرت" وضرورة الانسحاب منها ثم تطرق إلى الموضوع الرئيسي، وهو ضرورة إعطائه جزءا من الصحراء وأن وجود

(1) – الحبيب بورقيبة: حياته جهاده، مصدر سابق، ص 157.

(2) – المصدر نفسه، ص09.

النفط أثار في نفسه هذه الرغبة بعد أن اكتشف في الصحراء الجزائرية وبالتالي فكان رد ديغول هو رفض طلبه[1].

-المرحلة الثالثة 1960-1962:

تميزت هذه المرحلة الأخيرة من الثورة بخطاب رسمي تونسي أكثر تفهما وتأييدا للقضية الجزائرية، فصرح الرئيس التونسي بورقيبة بتصريح طالب فيه بمعالجة المشاكل من جذوره وضرورة حل القضية الجزائرية وهذه المناصرة الشديدة على لسانه تعود إلى عدة عوامل منها، اقتناع بورقيبة بما أكده مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وأيضا يمكن رد سبب هذا التصريح إلى مراوغات فرنسا في التنازل عن القاعدة "بنزرت"[2].

وحين تم الإعلان عن وقف القتال يوم 19 مارس 1962 رحب بورقيبة بما انتهت إليه المفاوضات وصرح قائلا: "**إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي هذا اليوم أعلن فيه وقف القتال بعد الكفاح بطولي مرير، دام أكثر من سبع سنوات، شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان**"[3] وفي نفس الوقت أرسل إلى الوزراء الجزائريين المعتقلين الخمسة .

(1) – ديغول شارل: مذكرات الأمل 1958-1962، ترجمة سموحي، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت 1971، ص144.

(2) – النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، مركب الطباعة برغاية ، 1979، ص25.

(3) – جريدة المجاهد: العدد 117، (20 مارس 1962)، ص09.

- **المغرب الأقصى:**

باركت جل الأحزاب المغربية قيام الثورة الجزائرية، ودعت إلى نصرتها ودعمها بمختلف أشكال الدعم، ومنها حزب الاستقلال الذي بعث رئيسه علال الفاسي [1] برسالة مطولة من القاهرة إلى الشعب الجزائري، منها مباركا قيام الثورة داعيا إلى وحدة الكفاح في المغرب العربي[2]. إلا أن هذه المناصرة من خلال الخطاب السلطاني والموقف الشعبي والحزبي قد أغاظ فرنسا وحلفائها وحتى بعض الجزائريين المعارضين للثورة، وسعت هذه القوى إلى تعكير العلاقات بين الشعبين باتهام الثورة الجزائرية بالتوجه الشيوعي هذا التوجه الذي يؤلب الشعب المغربي وزعماءه على الثورة فيتم عزلها وحصرها.

وفي هذه يؤكد أحمد توفيق المدني مخاطبيه أن الثورة الجزائرية **"ثورة إسلامية مطهرة"** مؤكدا في قوله: " **لسنا شيوعيين ولن نكون كذلك ولن تتغلغل الشيوعية إطلاقا في صفوفنا**" وسعى بكل ما أوتي من قدرة بلاغية لإقناع محدثيه بأن ما وصلهم كان مجرد إدعاء باطل لا أساس له من الصحة[3].

-لم تكن تهمة التوجه الشيوعي للثورة الجزائرية هي التي واجهت العلاقة بين القيادتين الجزائرية والمغربية بل هناك قضايا أخرى عديدة منها:

---

(1) – علال الفاسي: نداء القاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط 1959 ص63-65.

(2) -**علال الفاسي: (1910-1975م)**: ولد علال الفاسي بن عبد الواحد الفاسي ابن عبد السلام بن علال القهري في أواخر شوال 1326 جانفي 1910، بمدينة فاس العاصمة العلمية للمغرب، في بيت يعرف بالعلم والفضل والدين، أنظر: عبد الحميد المرنيسي: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الإستقلال، (دط)، مطبعة الرسالة،الرباط، المغرب الأقصى، 1978، ص21.

(3) – أحمد توفيق المدني: حياة الكفاح، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص281-285.

أ -قضية الصحراء وقضية الحدود:

في شهر أوت 1958 نشرت الصحافة المغربية معلقة على وجود محادثات مغربية فرنسية بشأن الحدود وهذه المحادثات أعدت بمثابة طعنة في ظهر الثورة الجزائرية وأكدت "**أن الملف**[1] **العربي المعد للجنة الحدود جاهزة، وسيكون هو النقطة الثانية التي ستناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم**".

-وبعد مدة قصيرة في ماي 1959 صدر بيان مشترك مغربي جزائري إثر الزيارة التي قام بها وفد جزائري برئاسة كريم بالقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة أكد البيان أن السلطات المغربية تعتبر الجزائر محور مشاغلها، وهي يسانده للوصول إلى تحقيق أهدافه في الحرية التي بدونها لا يمكن تشييد وحدة المغرب العربي وتحقيق مصيره[2].

-ومن خلال هذا البلاغ المشترك قد وقع الاتفاق العام على معظم القضايا بما فيها قضية الحدود والصحراء وزالت تلك العلاقات.

-إلا أن فرنسا باشرت في الاعتداءات المتكررة على التراب المغربي قصد إرهابه حتى يكف عن مؤازرة الثورة الجزائرية كالاعتداء على مدينة وجدة [3] يوم 30 جويلية 1961 الذي جعل وزير الدفاع المغربي يقول : " **سيتعاون الجيش المغربي مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي**"[4].

---

(1) – محمد مبلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984، ص120.

(2) – نفسه: ص 120.

(3) – **وجدة** : توجد على الحدود الجزائرية المغربية وكانت قاعدة خلفية للثورة ج– ومنها كانت تمر القوافل المحملة بالذخيرة والأسلحة في التراب المغربي –ج–

(4) – المجاهد، ع 102 (14 أوت 1961)– ص02

-وهو على ما يبدو رسالة واضحة لفرنسا مفادها إما أن تكف عن الاعتداء على المغرب وإلا فإن المنطقة بأسرها ستلتهب.

-كما أن الثورة الجزائرية بما تحمله من أفكار تحريرية ودعوة إلى سيادة الشعوب ونبذ تام لعبادة الشخصية، حيث نص مؤتمر الصومام على "**الاستنكار النهائي لتقديس الشخصية**" وأكد على إقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة بين جميع سكان الوطن[1].

-وهناك أيضا عوامل أخرى جعلت الخطاب الملكي الرسمي يبدى عطفها ومساندته للقضية الجزائرية، منها الحماس الفياض الذي بدأ مع انطلاق الثورة الجزائرية ولم ينته إلا بعد حصول الجزائر على استقلالها وفي هذا يقول الدكتور محمد القنطاوي: " **... وللأمانة التاريخية والعلمية وعهد الشهداء نقول أن الشعب المغربي عاش إلى جانب الشعب الجزائري حرب الجزائر، وتقاسمها ضريبة دم استقلال البلدين شهداء في المغرب وفي الجزائر ... وتقاسم الشعب المغربي أيضا مع الشعب الجزائري أفراحه وأقراحه منذ اندلاع الثورة الجزائرية إلى الاستقلال ... خاصة سكان مناطق الحدود** "[2].

إضافة إلى إحساس جميع المغاربة شعبا وأحزابا وحكومة بوجوب نصرة الشعب الجزائري وفقا لما تمليه وشائج الجوار والتلاحم التاريخي والدين وأيضا استجابة لتوجهات "**لجنة تحرير المغرب العربي**"، الذي يحتم تعاون الدول المغاربية الثلاث حتى حصولها كاملة على الاستقلال[3].

---

(1) – وزارة الإعلام والثقافة الجزائر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954-1962، مصر سابق، ص16.

(2) -محمد القنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية، والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، الذاكرة، ع3، خريف 1995، ص135-136

(3) – محمد خليفة: مصدر سابق، ص206.

-إلى جانب هذا تأكد المغاربة عموما أن استقلال المغرب لا معنى له ما لم يتوج باستقلال الجزائر[1]. وفي ذا الصدد يقول محمد الخامس: **" أننا لا نستطيع الاستمرار في اعتزازنا الحالي، أن لم يحل المشكل الجزائري ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والاستقلال، وكل ما يسمى الجزائر يحدث صدى عميق بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة"**[2].

وما زاد من هذا التعاطف قيام فرنسا اختطاف فرنسا بالطائرة التي تقل قادة (الوفد الخارجي) [3]يوم 22-10-1956 وهو في طريقهم من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر السلام الأمر الذي أغضب محمد بن يوسف وجعله يصرح قائلا : **" بأن ما حدث أكثر خطورة من حادثة تنحيه من العرش"**.

-وفي السنوات الأخيرة من الثورة ازداد الخطاب الرسمي المغربي وضوحا ومناصرة للثورة الجزائرية وظهر ذلك في العديد من المواقف والقرارات كالاعتراف بالحكومة المؤقتة، والدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية واحتضان بعض المؤتمرات الداعمة لها... [4].

-ومن خطابات العرش الهامة الداعمة للثروة الجزائرية الخطاب الذي ألقاه محمد بن يوسف (محمد الخامس) بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية 1 نوفمبر 1954 والذي خاطب فيه الشعب المغربي مؤكدا أن يوم الجزائر هو يوم المغرب[5]. هذا التوجه في الخطاب الرسمي المغربي اقتنع به الحسن الثاني وأكده

---

(1) - محمد حسون: الإستعمار الفرنسي والثورة 1954-1962، مطبعة دار الشهاب، باتنة، 1955، ص 517.

(2) -جريدة المجاهد، العدد (20، ص 19.

(3) - ينظر الملحق: رقم05.

(4) - محمد برغام: الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ع7، الفصل الثالث1987، ص34.

(5) - المجاهد، ع28، (14-11-1960).

في السنة الموالية بمناسبة زيارة فرحات عباس للمغرب من 03 جويلية إلى 07/ 1961 حيث قال: "... **لقد أوفدني جلالة والدنا العظيم، طيب الله ثراه في السنة الماضية لترأس المهرجان الوطني بذكرى دخول الثورة الجزائرية المباركة سنتها السابعة، وقال لي رحمة الله، موجها أن أبين للشعب المغربي أن الجزائر هي المغرب**"[1].

وهكذا يتبين أن النهج الذي خطه الملك محمد الخامس بالنسبة لمؤازرة القضية الجزائرية ودعمها بكل وسائل الدعم وحاول بثه في ولي عهده وكل أبناء الشعب المغربي قد نجح فتبناه ولي عهده وابنه الحسن الثاني الذي سار على درب والده في هذا المضمار[2].

واستمر الخطاب المغربي الرسمي حتى بعد الانتهاء من المفاوضات التي طرحتها السلطات الفرنسية يوم 14 جوان 1960 على ممثلي الحكومة المؤقتة فيقول ديغول: " ... **إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي مازالت جارية ...**" [3] وودت الحكومة المؤقتة بالإيجاب لتلك الدعوة وبعد الانتهاء من المفاوضات يوم 18 مارس 1962 والإعلان عن توقيف القتال يوم 19 مارس 1962 عبر الملك حسن الثاني عن ارتياحه للإعلان وقف القتال لأنه يفتح الباب أمام تطور بلدان المغرب العربي قائلا: "... **إنه ليوم عظيم، أتمنى أن يكون والدنا، المأسوف عليه، فقد عاشه بصفة خاصة لأنه يفتح الباب في وجه تطور تاريخي...**" [4].

---

(1) –المجاهد، ع100(17-07-1961) ص05.

(2) – المجاهد، العدد 100 (1961/7/7)، ص10.

(3)-char de goullle : mémoures, d'espoir le renouveai(1958-1962) tom1, librairie plon, paris, 1970, p131.

(4) –المجاهد العدد 117، (1962/03/20)، ص9.

❖ **الخطاب الرسمي الليبي:**

-تميز الخطاب ارسمي الليبي في بداية الثورة بالصمت، فلم تبد الحكومة الليبية أي تصريح مساند للثورة، وكان الأمر لا يعنيها وهذا خوفا من ردود الفعل الفرنسي وخاصة أن هذه الأخيرة هددت كل من يتعاطف مع الثورة الجزائرية[1] إضافة إلى ذلك فإن ليبيا لم تكن تملك القوة التي تمكنها من مواجهة دولة عظيمة كفرنسا[2].

-هذا الصمت الليبي الرسمي، كان مجرد مراوغة سياسية يقابله خطاب رسمي سري في أجواء خفية مؤيدا للثورة ومدعما لها من الحكومة الليبية والملك تجسد هذا الدعم في تزويد الثورة بالأسلحة وتسهيل عبور ما يأتي من مصر، كما تجسد فيما كانت تنشره جريدة طرابلس العرب من مقالات داعمة للثورة.

هذا ما أكده الملك إدريس السنوسي عندما كلف رئيس وزرائه بالتعامل مع ماخوس[3] بقوله: " **للأمانة التاريخية، فإن الملك السنوسي كان، كما علمنا من الإخوة الجزائريين بتبني القضية الجزائرية، ويقول لرئيس وزرائه، اذهب أنت وتعامل مع الحكومات الأجنبية وأترك لي ما يتعلق بالثورة الجزائرية**"[4].

- **عوامل تغيير الخطاب الرسمي الليبي:**

-إن هذا التغيير في الخطاب الرسمي الليبي مرده عدة عوامل منها:

---

(1) – محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص453.

(2) – محمد الصالح الصديق: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2000،ص 201.

(3) – **إبراهيم ماخوس:** سوري الأصل من قرية ماخوس، تخرج من كلية الطب السورية 1955، التحق بالثورة الجزائرية كطبيب جراح، أصبح وزيرا للصحة سنة 1963، ثم وزير للخارجية 1965 ثم حل بالجزائر وعمل طبيبا جراحا بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا بالجزائر العاصمة 1971-1993 أنظر: جريدة الأحرار، الجزائر، نوفمبر2004، ص28.

(4) – جريدة الأحرار: المرجع نفسه، ص28.

1 -الاستنكار الشعبي للصمت الرسمي الليبي، الذي فسره البعض على أنه نوع من التواطؤ مع فرنسا ضد القضية ج وهذا الموقف أشار إليه الهادي إبراهيم المشيرقي الذي أكد أن الحكومة الليبية كانت حذرة من الإعلان في موقفها بسبب ضغط الجماهير التي كانت تطالبها باتخاذ موقف علني وداعم لهذه الثورة. (1)

2 -المناورات الفرنسية المكشوفة: المتمثلة في الاعتداء على استقلال ليبيا وسيادتها،مثل محاولتها اغتيال المجاهد أحمد بن بلة على أراضيها، والاعتداء السافر على العديد من مناطقها مثل : اعتداء 03 أكتوبر 1957 على قرية "أيسين"(2) الحدودية وتكرار الاعتداء على نفس القرية يوم 20 سبتمبر 1958.

3 قيام مجلس النواب الليبي: بنشاط مكثف لصالح القضية الجزائرية من ذلك الجلسة التي عقدت في ماي 1956 وتركز النقاش فيها حول ضرورة دعم الجزائر(3).

4 -اختطاف الطائرة التي تقل الزعماء الخمسة (القرصنة الجوية) التي كانت متوجهة من الرباط إلى تونس وهي تحمل بعض قادة الثورة-ج- يوم 22 أكتوبر 1956.

هذا العمل اعتبرته السلطات الليبية عملا غير إنساني فقام كل من رئيس مجلس النواب، ورؤساء المجالس التشريعية في الولايات بإرسال برقيات احتجاج إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، يحملون فيها الجمعية مسؤولية ما قد يصيب الزعماء الخمسة من أضرار، ويطالبون بإطلاق سراحهم حالا.

(1) - المشيرقي، مصدر سابق، ص191.

(2) - أيسين: قرية ليبية واقعة على الحدود الجزائرية، وتقع قرب الغات، وتسكنها حوالي: أنظرك مسعود كواتيك 'معركة ايسن من خلال كتاب فرنسي'، المصادر، العدد 4، 2001، ص169.

(3) -جريدة طرابلس العرب، العدد 102، (7 ماي 1956).

-كما ردت النقابات العمالية على هذه الحادثة الإعلان عن إضراب عام بكامل ليبيا يوم 24-10-1956 شلت الحياة العملية في اليوم المذكور وجابت الشوارع مظاهرات صاخبة[1].

5 العدوان الثلاثي- الإسرائيلي الفرنسي البريطاني على مصر يوم 31 أكتوبر 1956 هذا العدوان زاد من كراهية الشعب وقياداته السياسية الليبية للمستعمر الفرنسي[2].

وهكذا خرجت الحكومة الليبية من صمتها وأعلنت صراحة عن موقفها المساند للثورة الجزائرية، الأمر الذي أغضب السلطات الفرنسية فأعلنت هذه الأخيرة عن تصعيد مختلف الضغوطات والإعتداءات، إلا أن ذلك لم يرهب الحكومة الليبية بل زادها إصرارا على مواصلة دعم الثورة ج[3].

-هذا ما صرح به الملك السنوسي قائلا: " **... اعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة وما طلبتموها في إعانة، أو في شيء إلا قامت به، وبأمر مني وبكل سرعة، وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهة، وإن أردتهم أن تتوسط لكم في شراء سلاح، أو في مسمى سياسي، أو دبلوماسي، إلا كانت مستجيبة لكم فورا ...**" [4].

تصريح كهذا صدر في ظرف كانت فيه فرنسا تهدد كل بلد يتدخل فيما تدعيه "شؤونها الداخلية" يعد موقفا شجاعا يحسب لليبيا ملكا وحكومة وشعبا.

-وحين أثيرت قضية الصحراء، وحاول الفرنسيون استغلالها لإحداث انشقاق وصراعات بين الجزائر وجيرانها[5] فنجد الخطاب الرسمي الليبي مخالفا لذلك تماما

---

(1) -جريدة طرابلس الغرب العدد 163 (25-10-1956).

(2) -le monde 1 november 1956.

(3) - وداعة الحسناوي حبيب: دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954-1962، ص15.

(4) -المدني: "من سجل الجهاد الجزائري في الخارج، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد 22، ص28.

(5) -محمد المبلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص29.

رغم أن لليبيا حدودا صحراوية مشتركة مع الجزائرية بطول 1000 كلم، بل أنها حذرت الدول المجاورة من معبة الوقوع في المؤامرة الاستعمارية[1].

*ونظرا للأهمية البالغة التي أولتها الحكومة الليبية لوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة وعلى رئسها الرئيس فرحات عباس، توجه هذا الأخير بخطاب للشعب الليبي معبرا عن تعاضده وتضامنه مع القضية الجزائرية في سجل الكلية العسكرية الملكية وهذا نصها:

" **تشرفنا بزيارة معقل الأشبال ومعمل تكوين الأبطال، ورأينا كيف يبني الشعب مستقبله على سواعد أبنائه الأشداء، فهنيئا لليبيا الشقيقة بهذه المؤسسة التي ترفع منار الحرية وتحرس الاستقلال، وهنيئا للعروبة بهؤلاء الأبطال باسم جيش التحرير الوطني الجزائري والشعب الجزائري المجاهد، وباسم الحكومة المؤقتة تنحي إجلالا واحتراما أمام شهداء ليبيا الأبرار ونمجد جهود عامليها الأحرار، وتدعوا لها بالعزة والسعادة تحت رعاية الملك المجاهد المعظم**"[2].

– وتواصل الدعم الليبي للقضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر حيث شهدت الأراضي الليبية عقد اجتماعات ومؤتمرات مصيرية بالنسبة للشعب الجزائري إحداهما في شهر ديسمبر 1959 وثانيها في شهر أوت 1961 وثالثها في شهر ماي 1962[3].

المبحث الثاني: خطاب قادة دول المشرق العربي (مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا) نموذجا

* مصر:

كانت مصر قبلة العرب، حيث فتحت صدرها للجزائريين وناصرت قضيتهم فاتحة لهم المجال لإسماع صوتهم من خلال فتح المكاتب وتأسيس اللجنات، وكان أهمها

(1) – مجلة طرابلس العرب:ع (30-10-1958) ص2.

(2) – المجاهد: ع 37، (25-02-1959).

(3) – محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، مرجع سابق، ص 189.

تأسيس "مكتب المغرب العربي" [1] ومن المهام الأساسية لهذا المكتب هي الدعاية للقضايا المغربية ومنها القضية الجزائرية، ولم يقتصر دعم مصر للقضية الجزائرية على جانب معين فتجاوز ذلك للجانب الإعلامي وذلك من خلال " **صوت العرب بالقاهرة**" هذه الإذاعة التي كان لها الشرف في بث أول بيان للثورة الجزائرية وهو بيان أول نوفمبر 1954.[2]

كما أن الفضل الأكبر لموقف مصر من الثورة الجزائرية يعود بالأساس إلى جمال عبد الناصر وإيمانه بالفكر القومي العربي واعتقاده أن ذلك لا يتحقق إلا بمحاربة الاستعمار وأحلافه. [3]

هذا التوجه المصري الذي أكده جمال عبد الناصر في مساندة الثورة الجزائرية ظهر في الخطاب الذي ألقاه بالإسكندرية يوم 1956/07/26. " **إن مصر لن تتوان عن دعم الجزائريين الذين هم منا وجزء من قوميتنا إضافة إلى أنهم لا يطالبون إلا بحقهم في الحرية والاستقلال هذا الحق الذي أقرته الأمم المتحدة، وأعلنته الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية**" [4]

من خلال هذه التصريحات يمكن أن نستكشف إصرار جمال عبد الناصر على موقفه الداعم والثابت للقضية الجزائرية.

---

(1)- محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910- 1954، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، 1993، 1994، ص 375.

(2)- فتحي الديب: جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص 77، مصدر سابق.

(3)- محمد خليفة: حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 195.

(4)- مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج 2، 1955- 1957، بيروت 1996، ص 564.

فكان عبد الناصر يغتنم كل الفرص ليذكر بموقف مصر ففي تصريح للصحافيين في **بودابست** خلال عودته من موسكو في 16 ماي 1958 ذكر بأن الجمهورية العربية المتحدة[1] تؤيد الشعب الجزائري في سبيل الاستقلال.[2]

وبتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 كانت مصر وراء تدعيم الفكرة[3] وهذا ما جاء على لسان فتحي ذيب حين قال للأستاذ أحمد توفيق المدني: **"سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة".**

وبعد تغير موازين القوى لصالح الثورة الجزائرية، أدركت فرنسا قوة الدعم المصري للجزائر لذا لجأت إلى الرئيس جمال عبد الناصر طالبة منه مساعدتها في إجراء مفاوضات إلى أن جرت مفاوضات مولان 1960 والتي فشلت بسبب تعنت فرنسا.[4]

ثم جاءت مرحلة ديغول التي تميزت بتصريح رئيسها حول حق الجزائريين في تقرير مصيرهم وإبداء رغبته في إجراء مفاوضات معهم فوافق جمال عبد الناصر بذلك شريطة أن تصب هذه المفاوضات في قضية الاستقلال اللامشروط للشعب الجزائري.[5]

هذه التصريحات المساندة للثورة جلبت لمصر ولرئيسها جمال عبد الناصر متاعب وصعوبات متعددة سياسية، إعلامية، اقتصادية، عسكرية.

---

(1)- في أول فيفري 1958 تم الإعلان الرسمي في القاهرة في قيام الوحدة بين مصر وسوريا وذلك بتكوين الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر.

(2)- مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة ...، ج3، مصدر سابق، ص 196.

(3)- فتحي الديب: مصدر سابق، ص 389.

(4)- مصدر نفسه، ص 400.

(5)- فتحي الديب: مصدر سابق ، ص 447.

- **إعلاميا:**

تمثلت في حملات إعلامية مسمومة عبر العديد من وسائل الإعلام متهمة إياها ورئيسها بأبشع التهم وهو ما عبر عنه جمال عبد الناصر في الكلمة التي ألقيت في وفود المهنئين بتأميم قناة السويس يوم 1956/07/28 قائلا: "**أما فرنسا ووقاحة فرنسا، ووقاحة وزير خارجية فرنسا، فأنا لن أرد عليها بل أترك للجزائر أن ترد عليه، وتعطيها دروسا في الأدب، نعم سأترك الفرنسيين للجزائر ترد عليهم، سأترك فرنسا وإهانتها ووقاحتها، وقلة حيائها وما حدث منها بالأمس، إن وزير خارجية فرنسا كان قليل الأدب أمس، مع سفير مصر بباريس، وسأترك للجزائريين أن يلقنوه دروسا في الأدب ...**" [1]

- **اقتصاديا:**

فقد جلب دعم مصر الثابت للثورة الجزائرية ضغوطات من فرنسا تمثلت في إمكانية توقف فرنسا عن شراء القطن المصري ما قد يؤدي إليه من خسائر مالية تتجاوز خمسة عشر مليونا جنيه استرليني. [2]

- **عسكريا:**

تمثل في وقوع العدوان الثلاثي بمشاركة إسرائيل وبريطانيا وفرنسا فطالب **منديس فرانس** بضرب القاهرة حيث قال : "**... ما نواجهه في الجزائر هو ذيل الأفعى وأما رأسها فهو في القاهرة، فبضرب الرأس تنتهي الثورة، وتطمئن فرنسا على جزائرها**"[3] إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث فقد صرح جمال عبد الناصر أن مشاركة

(1)- مركز دراسات الوحدة العربية: المجموعة الكاملة ...، ج2، ، مصدر سابق، ص 387.

(2)- فتحي الديب: مصدر سابق، ص 207.

(3)- أرسكين تشالدز: الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، (د، ت)، ص 196.

فرنسا في العدوان كان بسبب موقفها اليائس في الجزائر قائلا: "... **في عام 1956 أعلنت فرنسا أن العدوان على مصر إنما هو جزء من معركتها ضد حركة التحرير في الجزائر، وكانوا يعتقدون أنهم إذا استطاعوا أن يسيطروا على مصر فإنهم بذلك يتمكنوا من أن يطفئوا نار الحرية العربية، ونار القومية العربية ونسوا في هذا الوقت أن نار الحرية العربية ونار القومية العربية لا يمكن أن تنطفأ**".[1]

كما أن جريدة المجاهد التي كانت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني أشادت في العديد من المرات بالموقف المصري كما أنها أشارت إلى ما أصاب مصر من عدوان ثم جراء وقوفها إلى جانب الجزائريين وحيث الشعب المصري وقادته على عواطف الأخوة والتفاهم. [2]

كما كشف أحد قادة الثورة البارزين وهو **سعد دحلب** أن اعتداء فرنسا على مصر كان بسبب رغبتها في الحفاظ على امتيازاتها بالجزائر.[3]

أما **محمد يزيد**[4] فقد كان رأيه مخالفا فهو يرى أن مواقف مصر الرسمية كانت مواقف خاضعة للأهواء والمصالح فيقول: **لقد كانوا دائما يرددون بأنهم هم الذين قاموا بالثورة لكن عندما يتعلق الأمر بتسويق القطن، إذ تقوم مصر بإغلاق صوت العرب لمدة أشهر، ويبدأ الناس بالتساؤل عن سبب توقف صوت العرب لمدة أشهر**

---

(1)- مركز دراسات ....، ج3، مصدر نفسه، ص 550.

(2)- المجاهد، ع 15، (1 جانفي 1958)، ص 10.

(3)- المقاومة (1 جانفي 1957)، ص 12.

(4)- محمد يزيد: 1923- 2003 مناضل في صفوف الحركة الوطنية منذ 1942، انظم إلى الثورة 1954، مثل الجزائر في مؤتمر باندونغ 1955، ثم عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في أمريكا 1955 إلى الاستقلال حيث شارك بفعالية في دورات الأمم المتحدة، واصل نشاطه السياسي بعد الاستقلال إلى أن وافته المنية يوم 31 أكتوبر 2003.

ثلاثة، وأقول أنا تلك المدة كانت تبيع فيها مصر قطنها، ويوكل ذلك ضمن مصلحتها الوطنية العليا".[1]

هذا الرأي تبناه أيضا يوسف بن خدة [2] حيث يفند الادعاء القائل بأنه لولا مصر لما كانت الثورة، فيصر على أن فكرة المقاومة المسلحة قديمة، وأنها لم تبرح أفكار أعضاء حزب الشعب الجزائري إذ يقول: **"لا تكاد فكرة المقاومة المسلحة تغيب عن أفكار المناضلين والمسيرين لحزب الشعب الجزائري أبدا".**[3]

- سوريا:

بدأ الاهتمام السوري بثورة الفاتح نوفمبر 1954 منذ اندلاعها وتجلى ذلك بوضوح على غرار بعض الدول العربية الأخرى، خاصة لدى الرأي الشعبي.[4]

وعلى اعتبار سوريا عضوا في جامعة الدول العربية، فإنها ومن خلال هذه الهيئة العربية عبرت عن دعمها اللامحدود لقضية الشعب الجزائري وثورته ضد الاحتلال

---

(1)- محمد يزيد: تذكريات من العمل السياسي، الدبلوماسية الجزائرية 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 109- 110.

(2)- يوسف بن خدة: ولد بن يوسف بن خدة، في 23 فيفري 1920، كما تثبت ذلك شهادة ميلاده، بالبرواقية التابعة حاليا ولاية المدية، أما بالنسبة لأسرة بن يوسف بن خدة فقد استطاعت أن تدخله أن تدخله المدرسة الابتدائية ليواصل دراسته بنجاح ويحصل في ختامها على الشهادة الابتدائية بتفوق رغم وفاة والده في سن مبكر من عمره اما بالنسبة لنشاط بن يوسف بن خدة داخل ثانوية "أوفيري" كان في البداية في منظمة الشبيبة الجزائرية التي أسسها لمين دباغين سنة1942 ، عين بن خدة أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو لا يزال طالبا في قسم الصيدلة بجامعة الجزائر. أنظر: الجودي بخوش: دور يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962 دراسة تاريخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

(3)- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 16.

(4)- فتحي الديب: مصدر سابق، ص 15.

الفرنسي[1] وهذا الطرح عبر عنه الرئيس شكري القوتلي[2] بصريح العبارة عن دعمه التام ودعم حكومته والشعب السوري للجزائر قائلا: "**إن سوريا مشتركة معكم في القتال، فإن أردتم سلاحا أعطيناكم، وإن أردتم مالا منحناكم ...**" [3]

وهكذا أصبح الموقف الرسمي السوري يتطابق تمام التطابق، مع موقف البرلمان والأحزاب خاصة حزب البحث الذي ما انفك رئيسه ميشال عفلق يعلن بأن واجبنا نحو الجزائر، ليس مجرد واجب الأخ نحو أخيه، بل في الجزائر يتقرر مصير الأمة العربية كلها[4]، لذا قرر أعضاء جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج ضرورة التركيز على سوريا في ظل الحكم الوطني، لذا تقرر في جلسة 31 جويلية 1956 بالقاهرة القيام بزيارة إلى دمشق هدفها كسب الدعم المعنوي للثورة الجزائرية من خلال إقامة نشاطات ثقافية تدخل في إطار ما يعرف بأسابيع الجزائر.[5]

---

(1)- أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2، الجزائر، 1995، ص 77.

(2)- **شكري القوتلي**: (1891-1967) سياسي عربي سوري ورئيس جمهورية سابق ولد بدمشق، عمل في صفوف شبيبة المنتدى الأدبي ثم صار عضوا في العربية الفتاة، اعتقل في الحرب العالمية مع المناضلين العرب قاد القوتلي معركة الانتخابات بقائمة موحدة تقريبا في سائر البلاد بالتأم مجلس النواب انتخب رئيسا للجمهورية وفي رئاسته هذه تم جلاء الفرنسيين عن سورية أعيد انتخابه رئيسا للجمهورية بعد تعديل الدستور .أنظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ط)، ص488.

(3)- المدني: حياة كفاح، مصدر سابق، ص 300.

(4)- مصطفى نويصر: ميشيل عفلق والثورة الجزائرية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص 53.

(5)- المدني: نفسه، ص 207.

ومن خلال اليوم الأول لأسبوع الجزائر التضامني اتضحت معالم التلاحم بين الشعبين العربيين السوري والجزائري وتجلت نصرة الإخوان السوريين للثورة الجزائرية.[1]

أما في الجانب الإعلامي فكانت سوريا من الدول السباقة إلى فتح إذاعتها ليبث برنامج "صوت الجزائر من دمشق"، والاعتراف بالحكومة المؤقتة بمجرد الإعلان في إنشائها، بل الاستعداد لاحتضانها.[2]

وخلال انعقاد معرض سوريا الدولي أكتوبر 1957 خصص للجزائر جناح لإبراز حضارتها وثورتها، فقد أصر الرئيس القوتلي على تضامن سوريا مع ثورة الجزائر، وألقى كلمة أعلن فيها وقوف حكومته دون تحفظ بجانب أي قضية عربية ذات بعد قومي كما وجه نداء إلى الحكومات والشعوب العربية لمساعدة الجزائر.[3]

وفي الأخير يمكن تلخيص الخطاب الرسمي فيما قاله الرئيس شكري القوتلي لممثل الجزائر في دمشق المرحوم محمد **الغسيري "بإمكانك أن تأتي إلي في أي وقت، دون طرق الباب، أبواب سوريا مفتوحة أمامكم، ونحن لا نبخل عنكم بشيء بإمكاننا تقديمه إليكم".**[4]

- المملكة العربية السعودية:

كانت سباقة في تدويل القضية الجزائرية، ففي 5 جانفي 1955 أي بعد شهرين من بداية الثورة طالبت بإدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.[5]

---

(1)- مريم صغير: مرجع سابق، ص 243.

(2)- المدني: حياة كفاح، ج3، مصدر سابق، ص 354.

(3)- رئاسة الجمهورية السورية: مجموعة خطب الرئيس شكري، مصدر سابق، ص 37.

(4)- المدني: حياة كفاح، ج3، نفسه، ص 354.

(5)- جريدة الأهرام 21-01-1955، ص 02.

هذا الموقف السعودي المتقدم بالنسبة للدول العربية الأخرى، يمكن تعليله بعدة اعتبارات منها أن السعودية على إطلاع بحيثيات الواقع الجزائري لأنها دوما على اتصال مباشر بالجزائريين الذين يزورونها لأداء الحج والعمرة أمثال البشير الإبراهيمي، مصالي الحاج[1] الذي زارها في سبتمبر 1951 ونزل ضيفا على العاهل عبد العزيز بن عبد الرحمان بن فيصل آل سعود لمدة عشرين يوما بعد أداء فريضة الحج، وقد شرح له الوضع في الجزائر.

هذا الموقف السعودي أثار غضب فرنسا، حيث لمحت إلى نوع من التهديد معتبرة أن ما قامت به المملكة العربية السعودية يمس العلاقات الفرنسية السعودية.

هذا التصرف الفرنسي لم يثن المملكة السعودية عن مواصلة خطابها الداعم ولم يدفعها إلى التراجع عنه.[2]

وبعد تأزم الأمر وتعقيده في الجزائر بسبب رفض فرنسا لمطالب الجزائريين مما دفع بالحكومة السعودية إلى الالتجاء إلى مجلس الأمن كما واصلت الدبلوماسية السعودية نشاطها للتعريف بالقضية الجزائرية حيث اغتنمت فرصة انعقاد مؤتمر باندونغ فأمضت إلى جانب ثلاثة عشر بلدا مشاركا في المؤتمر موجهة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة

(1)- **مصالي الحاج: 1899- 1974** من مواليد تلمسان ومن مؤسسي حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، قضى 25 سنة داخل السجون والمعتقلات والإقامة الجبرية، لم ينضم للثورة عند اندلاعها، أسس الحركة الوطنية، مات في باريس وهو عديم الجنسية ودفن بمسقط رأسه.

(2)- أحمد رضوان شرف الدين: جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة الدراسات التاريخية والآثار،1983، ص 244.

العاشرة وبعد أن سجلت القضية طرح أحمد الشقيري مندوب المملكة العربية السعودية في هذه الهيئة القضية الجزائرية.(1)

أما الملك سعود بن عبد العزيز(2) فإنه ابتداء من 1956 إلى غاية الاستقلال لم يكد يفوت فرصة إلا وتطرق فيها لموضوع الجزائر، ففي حج 1377هـ- 1958م وجه خطابا للمسلمين خصص حيزا هاما للتحدث عن الجزائر داعيا المسلمين إلى نصرتها، طالبا من الحاضرين أن يدعوا الله أن ينصر الجزائريين.

وفي موسم 1379- 1959 تطرق الملك سعود للسياسة الخارجية التي تنتهجها المملكة فربط علاقة بلاده بالدول على أساس احترامها للحقوق العربية مذكرا ضرورة استقلال جميع البلاد العربية كالجزائر، مؤكدا على ضرورة المحافظة على أساس مؤتمر باندونغ.

أما في خطاب 1380- 1960 أشاد بكفاح الشعب الجزائري موضحا أنه سيصل بحول الله تعالى إلى مبتغاه في الحرية والاستقلال، ثم ترحم على شهداء الجزائر كما صرح على أن العلاقة مع فرنسا ستبقى مقطوعة حتى تنجلي الأمور وتتمكن الجزائر من تحقيق حريتها واستقلالها.(3)

وحين تأسست الحكومة المؤقتة ازداد الخطاب السياسي السعودي دعما ومناصرة للثورة الجزائرية حيث لم يمر يوم واحد على الإعلان عن التأسيس حتى جاءت رسالة الاعتراف بها، حيث أرسل الملك سعود إلى الرئيس فرحات عباس برقية يوم 20-09-1958 جاء فيها:

---

(1)- أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق، ص 06.

(2)- **الملك سعود بن عبد العزيز** (1902- 1969)، تولى الحكم بعد وفاة والده الملك عبد العزيز وكان قد بويع وليا للعهد يوم 22 ماي 1933، واكب مسار الثورة الجزائرية، وافته المنية باليونان، ودفن بمقبرة العود بالرياض يوم 23 فبراير 1969.

(3)- الحمودي: الدبلوماسية والمراسيم السعودية، مصدر سابق، ص ص 146- 188.

"إنني أهنئ سيادتكم بقيام الجمهورية الجزائرية، وإنه ليسر أن أفيد سيادتكم باعتراف المملكة العربية السعودية بشقيقتها الجمهورية الجزائرية".(1)

كما حدد الملك سعود يوم 15 شعبان 1377 الموافق ل 7 مارس 1958 "يوم الجزائر" لجمع التبرعات المالية وكان الملك أول المتبرعين بمليون ريال سعودي وفي هذا الدعم ذكر أحمد توفيق المدني زيارة وفد جبهة التحرير الوطني إلى المملكة السعودية يوم 6 مارس 1959 حيث قال: "قابلنا الملك سعود بن عبد العزيز مقابلة حارة، وأخبرنا بأنه سيكون لنا بإذن الله ما تطمئن به قلوبنا، إذ سيكلف بنا وزير المالية الشيخ "سرور الصبان" وأنه يدرس معه كل الإمكانيات، ثم كرر طمأنتنا قائلا: إننا نعمل بتوجيه الله والضمير وفعلا اجتمع "سرور الصبان" بالوفد الجزائري وأخبرنا بأن الملك قرر بأن يفتتح الكتاب بمبلغ مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة 250 مليون وهو يضمنها وأن هذا المبلغ يوضع في حساب الحكومة المؤقتة في دمشق وأكثر من هذا فإن أردتم سلاحا أو مالا آخر أو أي مسعى سياسي فاتصلوا بالملك رأسا أو بواسطة رسالة أو أي رسول وتأكدوا أن الملك سيستجيب لمطلبكم".(2)

واعترافا بالجميل رد الجزائريون بالشكر على الملك سعود بن عبد العزيز معبرين عن امتنانهم وشكرهم، فقد أرسل الشيخ البشير الإبراهيمي باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برقية إلى الملك سعود ثمن فيها الجهود المبذولة للمملكة اتجاه القضية الجزائرية موضحا نشاط مندوبها في الجامعة العربية وهيئة الأمم للدفاع عن الجزائر وقضاياها.

(1)- بسام العسلي: سلسلة جهاد الشعب الجزائري، دار النفائس، بيروت، 1984، ص 184.

(2)- توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، مصدر سابق، ص 363.

أما فرحات عباس قد بعث برسالة إلى الملك سعود عرفانا بالجميل عبر فيها عن شكره الصادق مؤكدا قناعته التامة من أن حكومة صاحب الجلالة التي ناصرت القضية الجزائرية ستظل تناصرها.[1]

إلى أن الملك سعود رد على هذا في قوله للوفد الجزائري الذي زاره يوم 6 مارس 1959 قائلا: "**إنكم لستم جزائريين أكثر مني وبأن القضية الجزائرية هي قضية مقدسة**".[2]

(1)- محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص ص 50-51.

(2)- المجاهد، ع 39 (2 أفريل 1959) ص 10.

الفصل الثاني:

الخطاب العربي الرسمي في المؤتمرات الدولية والإقليمية وردود الفعل الفرنسية الرسمية عليه

المبحث الأول: خطاب جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة

المبحث الثاني: مؤتمر باندونغ، حركة عدم الانحياز ومؤتمر الدول الإفريقية المستقلة

المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية الرسمية على الخطابات العربية الرسمية

المبحث الأول: جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة

1- جامعة الدول العربية:

أحست الجامعة العربية بمسؤوليتها إزاء ما يحدث في الجزائر خلال انطلاق ثورة 1954، فأصدرت بيانا يوم 13 نوفمبر 1954 وزعته الصحافة العالمية ووكالات الأنباء المختلفة ذكرت فيه أن ميثاق الجامعة ينص على ضرورة الاهتمام بشؤون الشعوب العربية التي حجبت عنها خصائص استقلالها وسيادتها، كما أكد البيان حرص الجامعة على تحقيق المطالب والأماني الوطنية لشعوب شمال إفريقيا واختتم البيان قائلا: "**إننا نؤمن إيمانا صادقا بأن جميع أقطار إفريقيا الشمالية ستسترد استقلالها**".[1]

وهكذا قام عبد الرحمان عزام [2] الأمين العام لجامعة الدول العربية بتشجيع المغاربة (تونس- الجزائر- المغرب) على توحيد كلمتهم أمام وفود الدول العربية والإسلامية، حيث قال: "**ليعلم المغاربة أن عدوهم واحد فلا معنى لأن يتفرقوا، ولا يمكن لهم أن ينالوا شيئا متفرقين، يجب أن يكون المغاربة كلهم أجمعون جبهة متينة**".[3]

وتطور موقف الجامعة العربية في القضية الجزائرية، فبدأ الخطاب المساند الفعلي منذ منتصف 1955 وبالتحديد منذ أن تلقت الجامعة تقريرا من حزب البيان الجزائري مدعما بالوثائق والصور عن الأعمال اللا إنسانية المسلطة على الشعب الجزائري لانتزاع أخبار ذات صلة بالمجاهدين وتعذيب الأسرى في السجون والمعتقلات الفرنسية

(1)- المدني: حياة كفاح، مصدر سابق، ج3، ص 372.

(2)- عبد الرحمان عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية 1945- 1952.

(3)- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المصدر السابق، ص289.

ولعل هذا الإجراء هو الذي ساعد على تدويل القضية الجزائرية أكثر وفضح الممارسات الفرنسية.(1)

ولم تمض إلا أيام معدودة على هذا الحدث حتى سمع العالم بالهجومات الشاملة التي نفذها المجاهدون على غلاة المستعمرين يوم 20 أوت 1955، فكلفت الجامعة رئيس وفدها في الأمم المتحدة السيد كامل عبد الرحيم لإقناع وفود الدول الأسيوية والإفريقية بضرورة اتخاذ موقف مشترك داعم للقضية الجزائرية خلال عرضها على الأمم المتحدة باعتبارها قضية تصفية استعمار، وليست قضية داخلية كما تزعم فرنسا وفعلا قام مندوب الجامعة بذلك فأصدر عدة بيانات صحافية مؤكدا عدالتها في حق الجزائريين مما أدى إلى تعاطف ممثلي معظم الدول التي اتصل بها من أجل القضية الجزائرية فتقدمت سبع عشرة دولة بمذكرة إلى همرشولد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة طالبة منه التدخل الفوري باسم الهيئة التي يمثلها لوقف العدوان على شمال إفريقيا.(2)

وفي سنة 1955 تلقت الجامعة مذكرة بشأن القضية الجزائرية من مندوبي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري وحزب البيان الجزائري بالقاهرة عن الوضع في الجزائر وقد اقترحت المذكرة على الحكومات العربية وجامعة الدول العربية ما يلي:

- رفع القضية إلى مجلس الأمن دون إهمال.
- المطالبة بعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية لمعالجة القضية الجزائرية.

(1)- الأهرام: (24-06-1955)، ص 01.

(2)- حسنين: الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص 453.

– القيام بأعمال دبلوماسية جماعية أو فردية مع الحكومة الفرنسية للتوصل إلى حل للقضية الجزائرية.

– العمل على تنفيذ مقررات باندونغ.[1]

وبعد إصدار رئيس وزراء فرنسا **Gym Mollet** عند زيارته للجزائر بتصريح أكد فيه "**ارتباط الجزائر بفرنسا ارتباطا أبديا**" فقامت الجامعة بعقد اجتماع في 29 مارس 1956 للرد على هذا القرار[2]، وكذلك تلقت الجامعة عدة مراسلات في أوائل 1956 من أحزاب ومنظمات جماهيرية وشخصيات عربية بارزة منتقدة موقف الجامعة من القضية الجزائرية ومطالبة بدعمها دعما عمليا غير مشروط وعدم الاكتفاء بالتصريحات الجوفاء منها: الاتحاد النسائي العربي العام/ مؤتمر فاس السنوي/ طلاب المغرب العربي بدمشق/اتحاد نقابات العمال والأحزاب السورية/ وغيرها من الشخصيات: عبد الله نعواس/ سليمان الحديدي/ أمين الشقيري من القاهرة/ الهادي المشرقي من ليبيا

وقد تمخضت اجتماعات الجامعة لهذه الدورة 12 أفريل 1956 عدة قرارات صادقت عليها اللجنة السياسية وهي:

– عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن.

– المساعي الدبلوماسية.

– مساعدة الجزائر ماديا.

– موضوع مقاطعة فرنسا.[3]

---

(1)– محمد علوان: ترجمة علي تابليت: " القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة الذاكرة، ع 6 نوفمبر 2000، ص 117.

(2)– محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرر، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص 101.

(3)– بشيري أحمد : الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالثة، 2005، 43.

وحين تم اختطاف القادة الخمسة [1] يوم 22 أكتوبر 1956 سارعت الجامعة العربية إلى التحرك، فعقدت جلسة خاصة لبحث المؤامرة التي استنكرها حتى بعض الفرنسيين أنفسهم ومنهم روني كوتي ممثل المجلس الشعبي لمدينة الجزائر الذي صرح قائلا:" **إن هذا الذي أمر بهذه المهزلة يجعلنا حتما سنخسر حرب الجزائر**". [2]

وفي يوم 19 سبتمبر 1958 شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957 الذي كلف لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن على تشكيل الحكومة المؤقتة متى رأت ذلك مناسبا[3] وقد ساعدت الجامعة العربية هذه الحكومة منذ البداية فقام أمينها العام عبد الخالق حسونة بزيارة الرئيس فرحات عباس وتقديم التهاني له وللشعب الجزائري وقد عبرت هذه الحكومة عن ارتياحها وعرفانها بالجميل لما بذلته الجامعة والدول العربية فجاء في أول تصريحا لها ما يلي:

"**إن التضامن العربي ليس مجرد كلمة تقال فالإعلانات الفعالة التي قدمتها لنا الشعوب العربية الشقيقة وحكومتها هي التي جعلت الشعب الجزائري يقترب من هدفه العظيم وإذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالجميل فإن دين الجزائريين عظيم جدا نحو إخوانهم العرب**"[4]

وقد بدأ خطاب الجامعة بقوة منذ سنة 1960 خاصة بعد الخطاب الشهير الذي ألقاه ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 والذي وعد فيه بإجراء استفتاء لتقرير مصير الجزائريين يخيرون فيه بين الانفصال والاندماج[5]

---

(1)- ينظر الملحق: رقم 04.

(1)-Farhat Abas, Autopsic d'une guerre Paris, Garnier, France, 1980, P 187.

(3)- الذاكرة، ع 3، (خريف 1995) تأسيس الحكومة المؤقتة، ص 223.

(4)- نفسه، ص 224.

(5)- يحي بوعزيز: ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 277.

وفي حالة ما إذا اختار الجزائريين الانفصال فقد هدد بتقسيم البلاد حيث قال: "**إن الجزائريين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخل عنهم فرنسا وستعمل ما في استطاعتها أن تجعلهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم**"[1]

وقد أكد الجزائريون رفضهم المطلق لهذا الإجراء وأصروا أن الجزائر وحدة لا تتجزأ، حيث صرح فرحات عباس قائلا: "**ليسمع العالم كله وليتأكد أن الجزائر في وحدتها وأنها لا تنقسم، ولن تنقسم**"[2]

وفي جوان 1961 عقد اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة للبحث في تطورات القضية الجزائرية ومفاوضات ايفيان وتواصلت اهتمامات الجامعة بالقضية الجزائرية متبعة سير أحداثها فحين أخفقت مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي- 13 جوان 1961 ولوغران 22- 28 جويلية 1961 بسبب تعنت فرنسا فر قراراتها في الاحتفاظ بالصحراء.[3]

وحين تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي يوم 18-03-1962 والذي نفذ فعلا يوم 19 مارس 1962 قام المستعمرون بممارسات إرهابية مدعمة من فئات الشرطة ورجال الجيش رغم الالتزام التام للجزائريين بما تم الاتفاق عليه.[4]

2- هيئة الأمم المتحدة

عرضت القضية الجزائرية لأول مرة على هذه الهيئة خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة أي بعد عام فقط من اندلاع الثورة 1955 ولكن المنظمة عادت فقررت

(1)- أزغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص 460.

(2)- المجاهد، ع 100، (17-07-1961)، ص 04.

(3)- البشيري: مرجع سابق، ص 17.

(4)- الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة بيروت، د.ت، ص 159.

في 23 نوفمبر من نفس السنة وفي نفس الدورة سحب القضية الجزائرية من جدول أعمالها وأجلت إلى الدورة الحادية عشر [1] التي سجلت في يوم 25 نوفمبر 1956 ودافع ممثلو الدول العربية في القضية الجزائرية دفاعا كبيرا منهم الرئيس الحبيب بورقيبة ورئيس الوفد المغربي السيد أحمد بلافرنج فقد طالب بالسعي الحثيث لإيجاد تسوية شاملة للمأساة الجزائرية مؤكدا أن: "**النظرية القائلة بأن الجزائر جزء من الراية الفرنسية إنما هي وهم**" [2] أما ممثل وفد الأردن الذي تلقى تعليمات من حكومة بلاده بضرورة مناصرة القضية الجزائرية والسعي لعرضها على مجلس الأمن. [3]

وقد قررت حكومة **Gym Mollet** الفرنسية ألا تقاطع هذه الدورة عكس ما حدث في الدورة السابقة، فأرسلت وفدا رفيع المستوى ليشارك في المناقشات والوقوف في وجه القضية الجزائرية ومؤيدها. [4]

- الدورة الثانية عشر

ذهب العرب في هذه الدورة إلى تكثيف نشاطاتهم الدبلوماسية للتصدي للمراوغات الفرنسية وفي هذا الإطار وقبل بداية الدورة وقعت كل من تونس والمغرب معاهدة في الرباط تعهدتا فيها بالسعي لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية

ومن هؤلاء العرب المندوب التونسي السيد المنجي سليم الذي رد على الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الفرنسي **Pineau** والذي وجه فيه تحذيرا للأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية الجزائر التي هي حسب زعمه قضية فرنسية داخلية. [5]

---

(1)- علوان، مرجع سابق، ص 116.

(2)- المقاومة عدد 5 (12 جانفي 1957)، ص 11.

(3)- عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954- 1962، الجزائر 2008، ص 219.

(4)- محمد علوان: ترجمة علي نابليت، مرجع سابق، ص 118.

(5)- المقاومة، عدد 14 (15 ديسمبر 1957)، ص ص 6-7.

أما ممثل ليبيا السيد علي الحربي فألقى خطابا وصف فيه الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية مكذبا ما تسميه فرنسا بعمليات التهدئة. (1)

كما ألقى ممثل مصر السيد محمد فوزي خطابات دافع فيه عن حرية الشعب الجزائري

أما السيد أحمد العراقي ممثل المغرب فقد بين بأن القضية الجزائرية لا تتطلب فقد إصلاحات بل هي مشكل سياسي لا يمكن حله إلا بالاعتراف بحق تقرير المصير.(2)

وأيضا ألقى السفير الأردني السيد يوسف كلمة هاجم فيها السياسة الفرنسية الإجرامية المتبعة في الجزائر وانتقد دعم الحلف الأطلسي للمستعمر الفرنسي.(3)

أما أحمد الشقيري فقد فند مقولة السيد بينو **Pineau** وزير خارجية فرنسا بأن الجزائر فرنسية. (4)

وانتهت هذه الدورة باللائحة التالية:

"إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، وذكرت بقرارها السابق الصادر في 15 فيفري 1957 تعبر عن قلقها لتطورات الوضع، تسجل العرض المقدم من طرف المغرب الأقصى والرئيس التونسي لوساطتها، وبذل مساعيهما الحميدة لحل القضية واستخدام وسائل ودية قصد الوصول إلى حل يتماشى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة".(5)

---

(1)- المقاومة: مرجع سابق، ص 07.

(2)- المجاهد، ع 11 (ديسمبر 1957)، ص ص 6-7.

(3)- محمد صالح العمري: مرجع سابق، ص 219.

(4)- أحمد الشقيري: مرجع سابق، ص 38.

(5)- هارون محمد السعيد: مرجع سابق، ص 81.

-الدورة الثالثة عشر:

عقدت هذه الدورة لاستمرار مناورة الفرنسيين وحربهم العدوانية ضد الشعب فقامت 24 دولة من الكتلة الأفروآسيوية منها عدة دول عربية طالبة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة القادمة للأمم المتحدة في جويلية 1958.[1]

وهكذا نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية رغم أن الوفد الفرنسي لم يشارك في المناقشة [2] وتمثل النشاط العربي فيما يلي:

قيام الملك سعود بلقاء سكرتير هيئة الأمم المتحدة لداج همرشولد وخلال لقاءهما أكد أن العلاقة السياسية بين العرب وفرنسا متوقفة على حل هذه القضية ولم يكتف سعود بهذا فقط بل اقترح على العرب مقاطعة فرنسا اقتصاديا حتى تستجيب للمطالب المشروعة[3] كما دافع عبد المنعم الرفاعي ممثل الأردن في القضية الجزائرية مؤيدا أو مدعما المذكرة التي تقدم بها محمد يزيد وزير الأخبار على الحكومة الجزائرية هذه المذكرة طالب فيها الهيئة الدولية بإجبار فرنسا على وقف عدوانها الاستعماري في الجزائر والدخول في المفاوضات. [4]

أما ممثل تونس والمغرب فقد ألقيا خطابين أظهرا عدالة القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري المشروع في الحرية والاستقلال وقد نصت لائحة هذه الدورة على ما يلي: "**رغبة الأمم المتحدة في بدء محادثات بين الطرفين وباستخدام الوسائل المناسبة الأخرى للوصول إلى حل طبقا لمبادئ الأمم المتحدة واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال**".[5]

---

(1)- المجاهد عدد 7 (22 جويلية 1958)، ص 10.

(2)- عثمان: مصدر سابق، ص 120.

(3)- المجاهد ع 35 (15 جانفي 1959)، ص 02.

(4)- عمر صالح العمري، ص 94.

(5)- نفس المصدر، ص 81.

- الدورة الرابعة عشر

عقدت هذه الدورة إثر قيام 22 حكومة آفروآسياوية بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن في 10 جويلية 1959 تذكره فيها بالوضعية الخطيرة التي يعانيها الشعب الجزائري، وهكذا تجندت الوفود العربية لإنجاح القضية الجزائرية في هذه الدورة حيث تبنت المشروع المقدم من طرف الباكستان والذي نص على ضرورة تفاوض الطرفين[1]، والواقع أن النشاط العربي لهذه الدورة بدا في شهر أوت 1959 عندما قدم السفير الأردني يوسف هيكل برفقة تسع دول عربية (ليبيا- مصر- السعودية- المغرب- تونس- لبنان- اليمن- العراق- الأردن- الكويت) لكبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة أعربوا فيها عن أملهم أن تمنح الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التأييد للقضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر للهيئة.[2]

أما مندوب تونس أكد أنه ليس بدعا أن تتفاوض الحكومة الفرنسية مع أحمد بن بلة فقد سبق أن اعتقلت فرنسا المرحوم محمد الخامس ملك المغرب السابق ثم أفرجت عنه وتفاوضت معه، أما مندوب مصر محمود فوزي أكد أن الجمهورية العربية المتحدة تساند الجزائريين في كفاحهم لاسترداد حريتهم وحقوقهم وقال: "**بالرغم من القيود الأساسية التي تضمنها بيان الجنرال ديغول فإن الحكومة الجزائرية قد أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات لمناقشة الشروط والضمانات اللازمة لوقف إطلاق النار**".[3]

(1)- محمد علوان: مرجع سابق، ص 124.

(2)- عمر صالح العمري، ص 195.

(3)- محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص 465.

نفس الرأي تقريبا أبداه ممثل الأردن عبد المنعم الرفاعي الذي أعلن أن مشروع حل القضية الجزائرية يجب أن يقوم على أسس الديمقراطية الصحيحة والعدالة الواقعية وأن يكون واضحا بعيدا عن الغموض وأن حق تقرير المصير حق طبيعي.[1]

هذا الخطاب العربي الداعم للقضية الجزائرية كان له تأثير فعال على المواقف الدولية فازداد عدد المؤيدين وانحصر حلفاء فرنسا لهذا عرضت القضية للتصويت فأيدتها 38 دولة وعارضتها 26 دولة وامتنعت 17 دولة عن التصويت فكان ذلك نصرا عظيما للجزائر وبعد نهاية المناقشة أصدر الوفد الجزائري بيانا يشير فيه أنه لا يمكن وقف القتال دون اتفاق الطرفين حول شروط تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري .

أما اللائحة المصادق عليها تضمنت ما يلي:

"تدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في أقرب وقت ممكن بما فيه شروط إيقاف القتال".[2]

- الدورة الخامسة عشر

انعقدت هذه الدورة بعد فشل محادثات مولان 1960 وإصرار الجزائريين على إجراء محادثات حقيقية تؤدي إلى استفتاء حقيقي ونزيه وقد تقدمت 24 دولة إفريقية آسيوية بمشروع لائحة تنص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة عل استفتاء تقرير المصير وتحصل المشروع على أغلبية 68 صوت ضد 27 وامتناع 8 وفود عن التصويت وهكذا سجلت القضية الجزائرية انتصارا سياسيا كبيرا[3] فذكر ممثل السودان

(1)- العمري: مرجع سابق، ص 221.

(2)- هارون محمد السعيد، مرجع سابق، ص 102.

(3)- المدني، مصدر سابق، ص 83.

الذي أكد في خطابه على ديغول: "**أن يعترف باستقلال الجزائر وإلا فإن الجزائريين سيفرضون إرادتهم ويجبرونه على الخروج من الجزائر مكللا بالعار**".[1]

أما رئيس الحكومة اللبنانية السيد صائب سلام أكد من واجب الأمم المتحدة أن تضمن حرية الاستفتاء، نفس الموقف تقريبا عبر عنه الأمير حسن ولي عهد المغرب[2]، أما الملك الأردني حسين فقد أكد في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة دعمه للقضية الجزائرية التي هي أهم من غيرها مطالبا بإيجاد حل مرض للجزائريين[3] كما ألقى جمال عبد الناصر كلمة خصص جزءا هاما منها للتحدث في القضية الجزائرية حاثا الهيئة الدولية على القيم بواجبها لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره على أساس استفتاء نزيه يتم تحت إشراف الأمم المتحدة [4] هذا ما عبر عنه فرحات عباس بقوله: "**ستدخل حرب الجزائر غدا أول نوفمبر 1960 سنتها السابعة ... وستستمر الحرب في سبيل التحرر والاستقلال مع كل ما تجره في ذيلها من آلام وتضحيات ... وكان بالإمكان إعلان السادس عشر سبتمبر 1959 أن يكون أساسا لحل سلمي للصراع وأن يكون عام 1960 سنة سلام**".[5]

- الدورة السادسة عشر

تميز الخطاب العربي الرسمي في هذه الدورة لهيئة الأمم المتحدة بالقوة وتزايد عدد المؤيدين فاعترفت دول أخرى بالحكومة المؤقتة مثل: مالي- الكونغو- تشيكوسلوفاكيا-بلغاريا- الباكستان ... كل هذا أدى بالحكومة الفرنسية إلى الدخول في

---

(1)- المجاهد العدد 108 (13-11-1961)، ص 16.

(2)- نفسه العدد 79 (10- 10- 1960) ص 04.

(3)- الحسين بن طلال، مصدر سابق، خطاب يوم 1960/10/03.

(4)- مركز دراسات الوحدة العربية المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج 3، مصدر سابق، ص ص 458- 459.

(5)- الشقيري: مصدر سابق، ص 103.

المفاوضات من جديد مع الطرف الجزائري وفي هذه الأجواء تقدمت دول الكتلة الإفريقية الآسيوية يوم 16 سبتمبر 1961 بلائحة جاء فيها: "**إن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر في البحث عن حل تفاوضي، سلمي، على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال**".(1)

وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة دون صعوبة تذكر أو نقاش وذلك بسبب تفهم الكثير من الدول لحيثيات هذه القضية إضافة إلى الدور البارز الذي بذله أعضاء الوفود العربية ومنهم أحمد الشقيري الذي ألقى خطابا باسم الجامعة العربية استعرض فيه المراوغات الفرنسية والعراقيل التي تضعها في طريق المفاوضات فاقترح الشقيري تدابير لإنجاح المفاوضات منها:

- الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري
- الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري
- الشعب واحد لابد له من وطن واحد
- احترام وقف إطلاق النار
- إطلاق سراح الزعماء الجزائريين
- معاملة السجناء والمعتقلين معاملة إنسانية.(2)

(1)- المجاهد، عدد 111 (25-12-1961) ص 02.

(2)- الشقيري: مصدر سابق، ص 158.

كما ألقى محمد الفرا، رئيس الوفد الأردني كلمة طالب فيها باستئناف المفاوضات مع الحكومة الجزائرية مؤكدا على مراعاة وحدة التراب الجزائري.[1]

أما ممثل ليبيا السيد محي الدين فكي فقد ألقى خطابا تناول فيه المعضلة الجزائرية فاضحا الأسلوب الهمجي الذي تمارسه فرنسا والذي يتنافى مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة.

نفس الدعم عبرت عنه وفود بقية الدول العربية كتونس والمغرب ومصر والسعودية خلال تدخلاتها. [2]

ومن كل ما سبق ذكره يتبين أن الخطاب العربي الرسمي كان قويا مؤثرا وذا مصداقية في أروقة هيئة الأمم المتحدة فانعكس ايجابيا على قرارات هذه الهيئة الدولية ولعل السبب في ذلك يكمن في أن العرب رغم خلافاتهم العديدة اتحدت كلمتهم وتطابقت حيال القضية الجزائرية وفي هذا المعنى قال الملك الأردني حسين لوفد جبهة التحرير الوطني خلال زيارته له **"نحن في خلاف مع بعض الأشقاء العرب، لكننا نلتقي عند النقطة المقدسة، نلتقي ونتعاون عند قضية الجزائر".**[3]

المبحث الثاني: مؤتمر باندوغ، حركة عدم الانحياز، مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الأول من 15 إلى 22 أفريل 1958

1- مؤتمر باندونغ:

يعتبر هذا المؤتمر أهم لقاء عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب عدد الأعضاء الذين شاركوا فيه، حيث وجهت الدعوة إلى 52 دولة آفروآسياوية حضر منها 29 و4 حركات تحرر هي (قبرص- المغرب- تونس الجزائر) انعقد هذا المؤتمر

(1)- العمري، مرجع سابق، ص 266.

(2)- طرابلس الغرب (24-12-1961) ص 02.

(3)- المدني، مرجع سابق، ص 433.

باندونيسيا ما بين 18-24 أفريل 1955، حيث أيد علنيا قضايا التحرر، ونادى بتضامن وتعاون الشعوب المضطهدة. (1)

وقد شارك فيه وفد من جبهة التحرير الوطني مكون من محمد يزيد وحسين لحول برئاسة آيت أحمد، كما حضر المؤتمر صالح بن يوسف ممثلا للحزب الدستوري الجديد التونسي وعلال الفاسي ممثلا لحزب الاستقلال المغربي، كما شاركت وفود عربية عديدة مثل العراق، المملكة العربية السعودية، مصر، سوريا، الصومال السودان، اليمن وقد قامت هذه الوفود بدور فعال ونشاط مكثف لإبراز حقيقة القضية الجزائرية وفضح المناورات الفرنسية ومن هؤلاء جمال عبد الناصر الرئيس المصري الذي ألقى خطابا في حفل الافتتاح متسائلا : "**على أي أساس يستطيع إنسان أن يستسيغ أن أقطار شمال إفريقيا التي ظلت قرونا مستقلة، ومنارة للعلم والعلماء أن تنحط مرتبتها إلى حد أن تصبح مناطق لا تتمتع بالحكم الذاتي**".(2)

كما اقترح عبد الناصر باسم مصر أن يقوم المؤتمر باقتراح يعلن فيه تأييد الدول الأسيوية الإفريقية لحق شعوب الجزائر في تقرير المصير والاستقلال وأن تعجل الحكومة الفرنسية في تسوية تلك القضايا تسوية سليمة عاجلة.(3)

وقد اتبعت الدول العربية الأخرى المشاركة في المؤتمر طريق جمال عبد الناصر في الدفاع عن القضايا العربية عامة والجزائرية خاصة ما عدا فاضل الجمالي ممثل نوري السعيد (العراق) الذي ألقى كلمة لم يتعرض خلالها لقضية الجزائر ولم يعرها أدنى اهتمام بل أنه حذر من خطر الامتداد الشيوعي في المنطقة العربية مؤكدا أن الاستعمار خير من الشيوعية.

---

(1)- صبري أبو المجد: من باندونغ إلى أكرا، الدار القومية العربية للطباعة، القاهرة، (د، ت)، ص 37.

(2)- مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب جمال عبد الناصر، ج1، مصدر سابق، ص 70.

(3)- نفس المصدر، ص 73.

هذه النشاطات والمساعي العربية، خاصة السعي المصري جعل المؤتمر يصادق على بيان ويعلن فيه تأييده لحق الشعوب غير المستقلة في التمتع بالحرية والاستقلال كما ناشد المؤتمر كل الدول التي لها مستعمرات أن تمنح الحرية والاستقلال لتلك الشعوب واختتم قراراته بضرورة احترام حقوق الإنسان واحترام سيادة جميع الأمم كما مكن من التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها وأيضا اعترف بالجبهة كممثل للشعب الجزائري[1]، هذا الطرح الذي شرح النزاع الفرنسي الجزائري أمام الأفارقة والآسيويين ساعد على أن يتفهم الجميع حقيقة القضية الجزائرية وهو ما جعل أربع عشر دولة من إفريقيا وآسيا تتقدم بطلب في نفس السنة للجمعية العامة للأمم المتحدة قصد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها على أساس حق تقرير المصير.[2]

2- حركة عدم الانحياز:

بعد النجاح الذي حققته القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ، سعى المسؤولون الجزائريون إلى المشاركة في أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز وقد قبلت الجزائر كعضو كامل الحقوق في هذه الهيئة وذلك بمبادرة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي ناقش فكرة عقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز مع الزعيم اليوغسلافي تيو في لقاء بينهما بالإسكندرية يوم 22 أفريل 1961 حيث وجه الزعيمان على إثر ذلك رسالة يدعون فيها رؤساء دول عدم الانحياز لعقد مؤتمر يضم هذه الدول.[3]

وعقد أول مؤتمر لهذه الهيئة ببلغراد (يوغسلافيا) ما بين 1 و 6 سبتمبر[4] 1961 وقد حضر المؤتمر السيد يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وألقى كلمة أمام

---

(1)- صبري ابو المجد، مصدر سابق، ص 43.

(2)- الشقيري: مصدر سابق، ص 97.

(3)- مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز منذ النشأة حتى مؤتمر نيودلهي، لوزراء الخارجية، فبراير 1981، الدار العالمية لبنان، 1983-1984، ص 53.

(4)- نفسه، ص 366.

الحاضرين أشار فيها إلى سياسة فرنسا في الجزائر والتي حاولت فرض وجودها بالقوة لكنها فشلت في ذلك وكشف مطامع فرنسا في بترول الصحراء التي تشكل أربعة أخماس التراب الوطني، موضحا أن الشعب الجزائري لن يتخلى أبدا عن ترابه الوطني وسيادته على الصحراء.

نفس الطرح ذهب إليه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي ألقى خطابا يدافع فيه عن القضية موضحا أن الاستعمار رفع القناع عن وجهه في الجزائر، كما انتقد الهيئة الدولية ووصفها "بالعاجزة" عن وقف إراقة الدماء وطالب الجميع بأن يقفوا من القضية الجزائرية وقفة واحدة. (1)

بينما طالب الملك الحسن الثاني الدول الممثلة في هذا المؤتمر بالاعتراف القانوني بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومساندتها، كما استعرض ممثل السعودية الشيخ إبراهيم السهيل مختلف القضايا التي تعرض السلام الدولي للخطر ومنها القضية الجزائرية، مبينا أن الدماء التي تسيل أنهارا في الجزائر تؤكد إيمان الجزائريين بحقهم في الحرية والاستقلال. (2)

أما الرئيس اللبناني صائب سلام تطرق في خطابه إلى كفاح الشعب الجزائري فوصفه بالكفاح البطولي الذي سوف ينتهي لا محالة بالنصر القريب.

وألقى مندوب الصومال عدنان عبد الله عصمان كلمة مؤثرة عبر فيها عن مساندة بلاده لقضية الشعب الجزائري مساندة لا مشروطة.

---

(1)- المجاهد عدد 104 (11-09-1961)، ص 09.

(2)- محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، تونس، 1961، ص 170.

بينما الرئيس السوداني إبراهيم عبود لم يتطرق في خطاباته لموضوع الجزائر لا تصريحا ولا تلميحا رغم أن السودان من الدول التي ما انفكت تؤازر الجزائر وتسعى لإيجاد حل مشرف بمعضلتها. (1)

أما الرئيس المصري جمال عبد الناصر كعادته لا يفوت أية فرصة تعالج فيها القضية الجزائرية بطريق مباشر أو غير مباشر لهذا حظر هذا الحفل وألقى خطابا بدأه باستعراض العديد من القضايا ذات الصلة بموضوع عدم الانحياز ثم انغمس في الحديث في الجزائر شارحا سياسة فرنسا فيها، كما انتقد قيام فرنسا بإجراء التجارب الذرية على أرض الجزائر وإبادة شعبه بأسلحة الحلف الأطلنطي والقنابل الأمريكية وختم كلامه بانتقاد الهيئة الدولية حيث قال بأنها كانت تمثل أملا عريضا للبشرية فإذا بها تتحول إلى أداة في يد الاستعمار.(2)

وصرحت أيضا صحيفة المجاهد عن ارتياح الجزائريين لهذا المؤتمر تقول: "**وهكذا فإن مؤتمر بلغراد الذي كان انتصارا كبيرا للإنسانية الناهضة ومبادئها السامية، قد كان بالأخص انتصارا رائعا وحاسما للثورة الجزائرية الزاحفة**" ، أما رئيس دولة كومبوديا فقال: "**إن العالم كله يعترف بالوجود القومي للجزائر، وكنا نسعى إلى أن تتوصل الجزائر وفرنسا إلى اتفاق مباشر، ولكن يبدوا أن الاتفاق ضروري لا يمكن أن يتم إلا بتدخل الأمم المتحدة...**".

أما السيد لوي لانسانابيا فوغي نائب الرئيس الغيني سيكوتوري فقد قال : "**على المؤتمر أن يتخذ مواقف عملية لإدانة الاستعمار بكل أشكاله ومساعدة الشعوب المكافحة من أجل استقلالها مساعدة ايجابية** (3) **ولا يمكن اعتبار الحروب التحريرية**

---

(1)- المجاهد ع 104، المصدر السابق.

(2)- مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة، ج3، مصدر سابق، ص 819.

(3)- المجاهد ع 104 (10-04-1961)، ص ص 4-7.

مثل حرب الجزائر وأنغولا حروبا خاصة تهم البلدان المكافحة والدول الاستعمارية فقط بل تهمنا جميعا بنفس الدرجة ولا يمكن ضمان السلم العالمي والأمن في العالم مادام الاستعمار موجودا فوق الأرض".

كما تطرق نكروما لقضية الجزائر قائلا: "**في الجزائر الاستعمار كشف القناع عن وجهه فتغالى في ركوب الشطط وفي الاستهتار بالذات البشرية، متفننا في طرائق الاضطهاد وفيها أيضا أصيب الاستعمار سواء في الميدان الأدبي أو السياسي بأفدح الهزائم مما زعزع كيان الدولة التي تشبثت به ... وعلينا أن نقف من هذه القضية موقفا لا يأس فيه**".[1]

3- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الأول 15 إلى 22 أفريل 1958

انعقد هذا المؤتمر باكرا، بعاصمة غانا بمشاركة ثماني [2] دول مستقلة تمثل ثلث سكان إفريقيا وقد اكتسى أهمية خاصة بفضل الشخصيات التي حظرته[3]، حيث تجلت أهميته في الاهتمام بالمسألة الجزائرية وهو ما عبرت عنه صحيفة الفياغرو ***Le Figaro*** الفرنسية التي كتبت: "**كانت الجزائر هي بلا منازع التي استغرقت أعمال المؤتمر، فقد خصص المندوبون أربعا من الخمس جلسات للنظر في هذه المسألة التي كانت موضوع مناقشات حامية ...**".[4]

وجاءت خطب مندوبي العرب على النحو التالي:

ألقى الصادق مقدم كاتب الدولة الخارجية التونسية خطابا وضح فيه موقف تونس الداعم للقضية الجزائرية وأيضا نادى جميع الأمم إلى توجيه نداء إلى فرنسا لوضع حد

(1)- المجاهد : المرجع السابق، ص 09.

(2)- هذه الدول هي: غانا- اثيوبيا- السودان- الجمهورية العربية المتحدة- ليبيا- المغرب- تونس

(3)- سليمان شيخ: الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين،(د.ت)، ص 485.

(4)- صبري أبو المجد، مصدر سابق، ص 122.

لحرب الجزائر وإنشاء لجنة دائمة لتتبع تطور الوضعية الجزائرية، كما عقد ندوة صحفية في أكرا قال فيها: "**إنه يتعين على الدول الإفريقية أن تقدم مساعدة كاملة إلى الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ...**". (1)

وزير الدولة الليبي الدكتور وهبي البوري ألقى خطابا في المؤتمر عالج فيه قضايا إفريقية عامة والقضية الجزائرية خاصة فقال "**إن إفريقيا تترقب بفارغ الصبر نتائج مؤتمر أكرا**" وأن الدولة الإفريقية أمامها قضيتان هامتان إحداهما هي قضية التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وثانيهما القضية الجزائرية نفسها. (2)

الدكتور محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة اغتنم فرصة هذا اللقاء الأفريقي الهام فتناول العديد من القضايا الأفريقية ثم انتقل إلى الحديث عن المسألة الجزائرية فدعا إفريقيا المستقلة إلى العمل في سبيل دعم المطالب العربية ومساندة حرب التحرير في الجزائر

نفس القضية تناولها الأفارقة من غير العرب منهم نكروما الذي دافع عن الجزائر وخاطب المستعمرين الأوروبيين قائلا: "**إرفعوا أيديكم عن أفريقيا، إفريقيا يجب أن تتحرر**". (3)

وقد لبى المؤتمر رغبة الجزائريين والمندوبين العرب، فقرر إنشاء لجنة مصغرة دائمة تطوف في جميع البلدان العالم لتشرح المشكل الجزائري. (4)

---

(1)- اللواتي حبيبي حسن، التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، الجزائر، 2006-2007، ص 192.

(2)- طرابلس الغرب (08-04-1960) ص 1-2.

(3)- صبري أبو المجد، مصدر سابق، ص .....

(4)- محمد محمود حلمي مصطفى وآخرون: العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة، 1969، ص 210.

وهكذا يتبين أن هذا المؤتمر كان دفعا قويا للقضية الجزائرية نحو التدويل لما تمخض عنه من نتائج وهو ما جعل جريدة المجاهد تعلق عليه قائلة:

"أكرا 1958 تمثل مرحلة جديدة في التطور الأفريقي والآسيوي ... لأن استقلال الجزائر هو الهدف الأول الذي تعهدت الدول الثمانية بتحقيقه في أقرب الآجال ...". (1)

المبحث الثالث: ردود الفعل الرسمية الفرنسية على الخطابات العربية

بعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954 وانتشار خبرها في ربوع الوطن وقيام المندوبون العرب بالوقوف سندا للثورة الجزائرية قولا وفعلا والوقوف في وجه فرنسا في المؤتمرات والهيئات كله أدى إلى تخوف فرنسا من نجاح هذه الثورة فعملت جاهدة لمنع هذه الدول العربية من دعم الثورة وتحويل خطابها المساند إلى خطاب معارض معتقدة أن ذلك من شأنه إضعاف الثورة عسكريا وسياسيا، فبدأ المسؤولون الفرنسيون يدلون بالتصريحات المتتالية المتفائلة بقرب القضاء على الثورة.

ففي 01-06-1956 قال لاكوست: " **أؤكد لكم أننا سنحصل في بضعة أشهر على نتائج هامة جدا أي على انضمام قسم كبير من السكان إلينا".**

وبعد أشهر قليلة صرح جي موليه في خطاب ألقاه يوم 25 نوفمبر 1956 "**إن التهدئة اليوم صارت شيئا مضمونا ولا يوجد الآن أي أحد يؤمن بانتصار الثوار، ونستطيع أن نعتبر أن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي تقريبا".**(2)

ولكي يحقق المسؤولون الفرنسيون هدفهم في القضاء على الثورة اتبعوا مختلف الأساليب العسكرية والسياسية والإعلامية.

---

(1)- المجاهد، المصدر السابق.

(2)- المجاهد (15-01-1958)

أ/ في الميدان العسكري

كانت مصر من أكبر الدول المستهدفة لفرنسا ظنا منها أنها هي أكبر وأخطر داعم للثورة الجزائرية وكانت العلاقة بينهما واضحة لذا فإن ضربها أصبح ضرورة وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة الفرنسية السيد بيرماندیس فرانس أمام مجلس الأمة بقوله: "**إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائريتها**".(1)

كما أتهم بينو وزير خارجية فرنسا القاهرة بأنها هي التي أصدرت الأوامر الأولى للقيام بالثورة الجزائرية، وهكذا اشتركت في العدوان الثلاثي على مصر 1956 بهدف تدمير القاعدة الرئيسية للثوار الجزائريين.(2)

وبنفس الطريقة تقريبا كان الاعتداء على قرية إيسين الليبية الواقعة على الحدود الشرقية الجزائرية يوم 30 أكتوبر 1957 وترتب عنه خسائر بشرية ومادية، هذا الاعتداء كان رسالة واضحة لقادة ليبيا بأن يكفوا عن دعم الثورة الجزائرية خاصة وأن الخطاب الليبي الصريح أربك وأحرج الفرنسيين.(3)

كما قامت هذه القوات بالاعتداء على الأراضي المغربية فقد قامت بالهجوم على المناطق المغربية الحدودية عدة مرات وأيضا قصفت الإذاعة المتنقلة التي كانت تبث من المغرب محاولة منها لإسكات صوت الثورة.

وأيضا قامت بتوجيه رسالة تحريضية تهدد فيها سيادة واستقرار واستقلال هذه الدول إن لم تكف عن دعم الثورة الجزائرية.

---

(1)- لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956- 1962، مرجع سابق، ص 145.

(2)- ديوان بيزنزاكات: الحرب والسلام في غرب آسيا، ترجمة محمد إبراهيم المرشدي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 44.

(3)- الرفاعي: مرجع سابق، ص 104.

كما سارعت إلى إقامة القلاقل داخل تلك الدول لدفع الشعوب إلى الثوران على حكومات بلدانها.[1]

ب/ في الميدان السياسي

مارست فرنسا عدة أساليب في الميدان السياسي والدبلوماسي للتأثير على خطاب العربي الرسمي وتغيير مجراه لصالح أهدافها، من بين هذه الأساليب ما يلي:

1- الدعاية الكاذبة

وصفت فرنسا الثوار الجزائريين على أنهم عصابة من "الفلاقة" الخارجين عن القانون المدفوعين دفعا من طرف قوى أجنبية خاصة مصر، تونس، المغرب، ليبيا فهم يمثلون حركة عرقية عربية فاشلة يغذيها التيار الناصري، وتارة أخرى تصفها بأنها حركة إسلامية هدامة، وأخرى بوصفها بصفة الشيوعية وأحيانا تصف الشعب الجزائري بأنه شعب رجعي، متأخر همجي متعطش للدماء والقتل ويرفض التحضر.[2]

كما قامت بالتصريح أن بتخليها على المنطقة سوف تنتشر الفوضى وعدم الاستقرار ولكي تقنع العرب بوجهة نظرها هذه استغلت فرصة قيام الرئيس فرحات عباس عند زيارته للعراق، فأصدرت إشاعة مفادها أن الجمهورية العربية المتحدة قد تخلت عن الثورة الجزائرية، كما أذاعت وزيرا مصريا قريبا من الرئيس جمال عبد الناصر تفاوض مع وزير الخارجية الفرنسي في جنيف بشأن تخلي الجمهورية العربية المتحدة عن إعانتها للجزائر وذلك مقابل تخلي فرنسا عن إسرائيل.[3]

كما ابتكرت العديد من الأساليب الأخرى بهدف تضليل الرأي العام والتأثير به فتسلط الضوء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع

---

(1)- المجاهد ع 18 (15-02-1958) ص 04.

(2)- الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 39.

(3)- المجاهد عدد 41 (01-05-1959) ص 02.

القضاء الفرنسي مبررة انضمامهم للثورة هو محاولة انتقام وتخلص من المتابعة القانونية.

كما كان الإعلام الفرنسي يضخم الحقائق، فيصور الثوار بالبؤساء الذين دفعتهم سوء الأحوال الاقتصادية إلى العصيان، وبالتالي فهم لا يمثلون الشعب. (1)

2- إغراء الدول العربية

تمثل رد فرنسا في هذه المعارضة بإغراء الدول العربية لتغيير خطابها السياسي المساند للثورة وذلك بعدة إغراءات:

- إرضاء تونس بمعالجة قضيتها مع ممثلي حركتها الوطنية ففتحت حوارا مع الحبيب بورقيبة أفضى إلى استقلال داخلي 1956. (2)
- نفس السياسة تقريبا اتبعتها مع الملك محمد الخامس، أدى إلى استقلال المغرب في نفس السنة.
- أما ليبيا فقد تخلت عن منطقة فزان بعد أن كانت متواجدة بها. (3)
- عرض إغراءات مادية هامة تمثلت في مد أنبوب بترول من ايجلي إلى ميناء البحر الأبيض المتوسط قدم العرض أولا إلى ليبيا إلا أنها رفضت ثم قدم إلى تونس فوافقت فكان تحولا مفاجئا في العلاقات التونسية الجزائرية مما خلق نجاحا باهرا لسياسة ديغول في المنطقة التي أرادت خلق عنصر مخالف.
- إغراء تونس والمغرب بعرض قضية الصحراء عليهما باستغلال هذا الفضاء الواسع مقابل تخليها عن التضامن مع الجزائر وثورتها وتطور الأمر إلى فتح مفاوضات مع

---

(1)- عواطف عبد الرحمان: "الصحافة العربية في الجزائر 1954- 1962"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 158.

(2)- الحبيب بورقيبة: حياته جهاده، مرجع سابق، ص 133.

(3)- صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 120.

المغرب لإعادة رسم الحدود معها ونفس الطريق اتبعه الحبيب بورقيبة للمطالبة بإعادة ترسيم الحدود وضم أجزاء من الصحراء الجزائرية إلى بلاده. (1)

(1)- الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 41.

خاتمة

خاتمة:

من خلال تتبعنا للخطاب العربي الرسمي إبان الثورة الجزائرية (1954-1962) يمكننا أن نستخلص أن الخطاب الرسمي لمعظم الدول العربية تميّز في البداية باللامبالاة والتردد والسلبية، وظل يكتنفه الغموض بل يكاد يكون غير موجود أصلا، إذا ما استثنينا الموقف المصري والسعودي، هذا التردد في الخطاب العربي الرسمي يمكن رده إلى ما يلي:

1 -بعض أنظمة الحكم العربية "المحافظة" خشيت على نفسها من هذه الثورة ، لما تشكله من خطورة على كيانه، وتشجيع القواعد الشعبية على انتهاج سلوكها الثوري ضد حكامها، فتمنت لها الانتكاسة.

2 -بعض أنظمة الحكم الثورية اتخذت خطابا مزدوجا مساندا ومدعما في السر ومتحفظ أو صامت في العلن خشية من رد فعل فرنسا والعالم العربي.

3 -اعتقاد البعض أنه لا جدوى من هذه الحركة الجديدة (الثورة)، والتأكد من فشلها بما في ذلك بعض الجزائريين، إذ لا يعقل في نظر هؤلاء أن يقوم شعب فقير ضعيف أعزل بمواجهة ومقاومة قوة عظمى كفرنسا والانتصار عليها.

4 -جهل الكثير من المسؤولين العرب بحقيقة ما يحدث في الجزائر بسبب الجهود الفرنسية التي قامت بها لعزل الجزائريين عن محيطهم العربي الإسلامي.

غير أنه ابتداء من سنة 1956 طرأ تغيير هام في الخطاب العربي الرسمي لصالح القضية الجزائرية سواء على مستوى المسؤولين أو الحكومات أو الهيئات، هذا التطور في الموقف العربي يمكن رده إلى الجهود التي قام بها الجزائريون في شتى الميادين داخليا وعسكريا (تعميم الثورة على كامل التراب الوطني، هجومات 20 أوت 1955، انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، انضمام شخصيات بارزة ظلت في البداية مترددة مثل فرحات عباس، توفيق المدني). أما خارجيا فهناك نشاط دبلوماسي

مكثف في مختلف الهيئات الجهوية والدولية مثل مؤتمر باندونغ وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم..

وفي إطار صدور هذه التصريحات المساندة للثورة الجزائرية فإن فرنسا لم تقف مكتوفة الأيدي، فأبدة ردود فعل مغربية لبعض الدول لمنعها من المساندة والتأييد للثورة، فعملت فرنسا جاهدة على ذلك، وحولت خطابها المساند إلى خطاب معارض، او على الأقل محايد، معتقدة أن ذلك من شأنه إضعاف الثورة عسكريا وسياسيا، وهو ما يسهل إخمادها نهائيا، وبدأ المسؤولون الفرنسيون يدلون بالتصريحات المتتالية المتفائلة بقرب القضاء على الثورة واستسلام المجاهدين، مستغلين كل الإمكانات الدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية والإعلام ومركزها المميز داخل الهيئات الدولية خاصة مجلس الأمن، إضافة إلى قيامها بالعديد من المناورات كزعمها أن الصحراء فضاء تشترك فيه كل الدول المطلة عليه ولا تقتصر ملكيته على الجزائريين، وهذا بهدف خلق البلبلة والصراعات بين الجزائريين وجيرانهم العرب والأفارقة، وتقديم إغراءات للدول المجاورة للجزائر لكسبها لصالحها، كما فعلت مع تونس جين مدّت أنبوب إيجلي البترولي، لكن هذه الخلافات كانت ظرفية سرعان ما يتم التغلب عليها بالقضاء على أسبابها.

وبالتالي يستمر الخطاب العربي الرسمي على منواله، بل وأكثر حتى نالت الجزائر استقلالها؛ فـ"الجزائر أولا وقبل كل شيء" على حد تعبير محمد بوضياف.

الملاحق

الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة للجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

«

أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أيتها الفرق المسلحة للتحرير الوطني،

إن الهدف الذي يسعى وراءه كفاحنا منذ سنوات عديدة هو استرجاع الاستقلال الوطني بواسطة إعادة خلق الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، في إطار المبادئ الإسلامية.

الأهداف الداخلية:

1. تعليم الشعب وتكوينه على أساس ثورته الوطنية في نهجها الحقيقي، وإفشال مخططات العدو الذي يحاول دائما تشويه أهدافنا.
2. جمع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتدعيم النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. شرح القضية الجزائرية.
2. تدويل القضية الجزائرية.
3. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
4. في إطار ميثاق الأمم المتحدة، تأكيد فعلي لفعال لهذا جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.

وسائل الكفاح:

استيعاب مبادئ الثورة، واعتبار الأوضاع الداخلية والخارجية، كل الوسائل المتاحة لكفاح يحقق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها، يجب عليها أن تجمع بصفة متساوية بين كل الجزائريين، دون تمييز، وفي وقت واحد وهما العمل الداخلي ومواصلة الكفاح السياسي في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بشتى الطرق.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى والموارد الوطنية. وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، مهما كانت التضحيات الجسام والدماء الغزيرة التي سيقدمها شعبنا في سبيل حريته، فإن أعداء الشعب الجزائري سيجدون أنفسهم مجبرين على الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية، الثقافية كانت واقتصادية والمتحصل عليها بالمجهود، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر، كون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية وبين شروعهم بذلك كأجانب لهم القوانين الخاصة بالأجانب.
3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين الطرفين المتساويين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتأدية هذه الرسالة، وواجبك هو أن تنضم إلينا فورا، والعمل على أن تسترجع لوطنك حريته، وإلى جبهة التحرير الوطني جهادك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مساندتك للأمين الأكيدين، فإننا نقدم للوطن أعز ما نملك.»

الملحق رقم 02: بروتوكول الاستقلال بين فرنسا وتونس 20مارس 1956 [1]

Le 3 juin 1955, à la suite de libres négociations qui étaient intervenues entre leurs délégations, le Gouvernement français et le Gouvernement tunisien convenaient de reconnaître à la Tunisie le plein exercice de la souveraineté interne. Ils manifestaient ainsi leur volonté de permettre au peuple tunisien d'atteindre son plein épanouissement et d'assumer par étapes le contrôle de son destin.

Les deux Gouvernements reconnaissent que le développement harmonieux et pacifique des rapports franco-tunisiens répond aux impératifs du monde moderne. Ils constatent avec satisfaction que cette évolution permet l'accession à la complète souveraineté sans souffrances pour le peuple et sans heurts pour l'Etat. Ils affirment leur conviction qu'en fondant leurs rapports sur le respect mutuel et entier de leurs souverainetés, dans l'indépendance et l'égalité des deux Etats, la France et la Tunisie renforcent la solidarité qui les unit, pour le plus grand bien des deux pays.

A la suite de la déclaration d'investiture du Président du Conseil français, et de la réponse de Son Altesse le Bey, réaffirmant leur commune volonté de promouvoir leurs relations dans le même esprit de paix et d'amitié, les deux Gouvernements ont ouvert des négociations à Paris, le 27 février.

En conséquence:

La France reconnaît solennellement l'indépendance de la Tunisie.

Il en découle:

a) que le Traité conclu entre la France et la Tunisie le 12 mai 1881 ne peut plus régir les rapports franco-tunisiens;

b) que celles des dispositions des Conventions du 3 juin 1955 qui seraient en contradiction avec le nouveau statut de la Tunisie, Etat indépendant et souverain, seront modifiées ou abrogées.

Il en découle également:

c) l'exercice par la Tunisie de ses responsabilités en matière d'affaires extérieures, de sécurité et de défense ainsi que la constitution d'une armée nationale tunisienne.

Dans le respect de leurs souverainetés, la France et la Tunisie conviennent de définir ou compléter les modalités d'une interdépendance librement réalisée entre les deux pays, en organisant leur coopération dans les domaines où leurs intérêts sont communs, notamment en matière de défense et des relations extérieures.

Les accords entre la France et la Tunisie établiront les modalités du concours que la France apportera à la Tunisie dans l'édification de l'armée nationale tunisienne.

Les négociations reprendront le 16 avril 1956 en vue de conclure, dans des délais aussi brefs que possible et conformément aux principes posés dans le présent Protocole, les actes nécessaires à leur mise en oeuvre.

Fait à Paris, en double original, le 20 mars 1956

Pour la France:

Signé Christian Pineau

Pour la Tunisie:

Signé Tahar Ben Ammar

(1)- فيرنر روف ، بورقيبة و السياسة الخارجية لتونس المستقلة، تر: الصحبي الثابت، المطبعة العصرية، د.ت، د.ط.

الملحق رقم 03: خريطة تبين طريق أنبوب البترول من آبار إيجيلي إلى ميناء السخيرة[1]

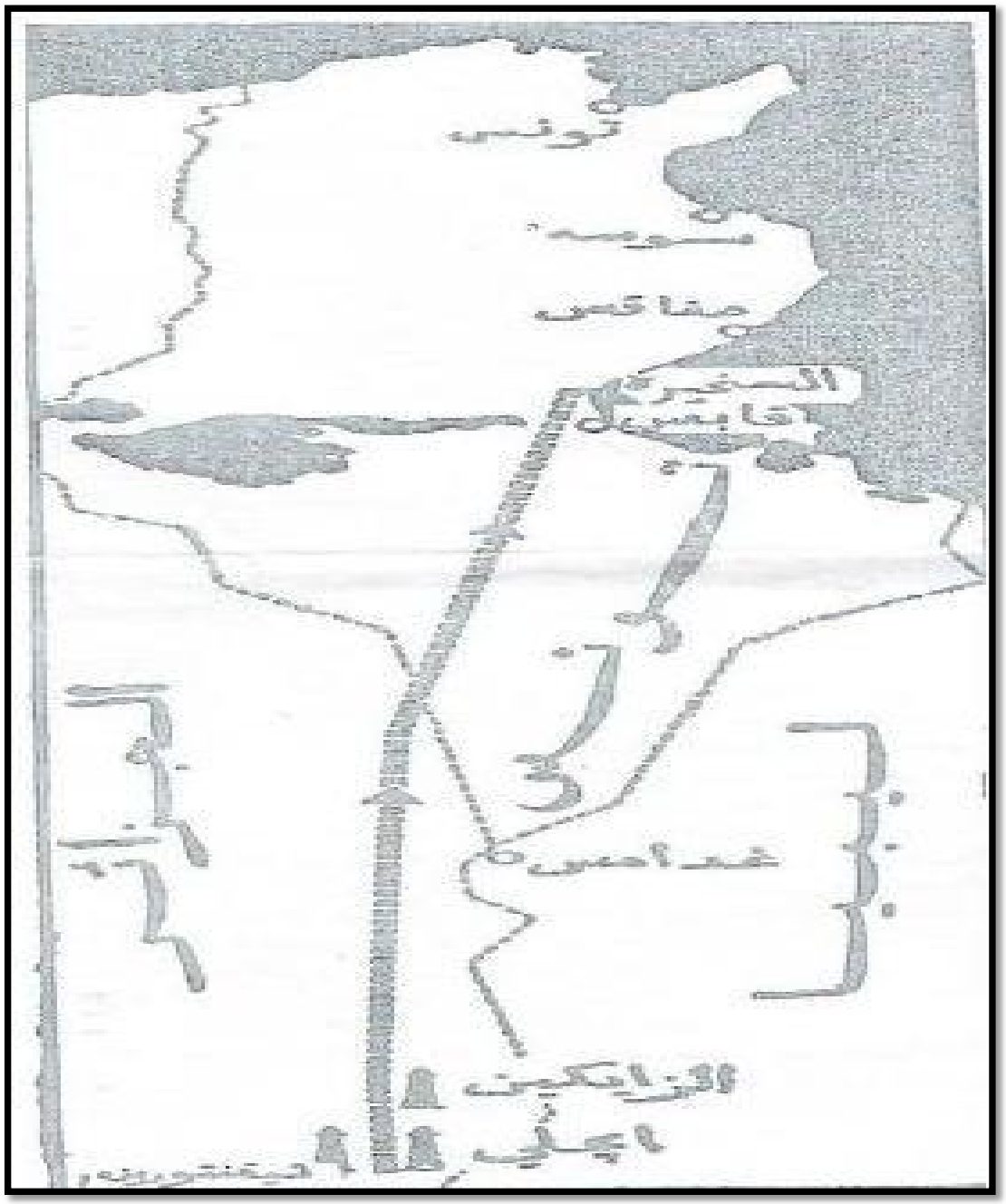

(1)- جريدة المجاهد 22 جويلية 1958، مج1، ص 377

الملحق رقم 04: قادة الثورة الجزائرية الخمس الذين اختطفتهم القوات الفرنسية [1]

[1]– طاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة 1954-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010، ص486

الملحق رقم 05: بعض الملوك والرؤساء العرب الذين عاصروا الثورة الجزائرية

شكري القوتلي

الحبيب بورقيبة

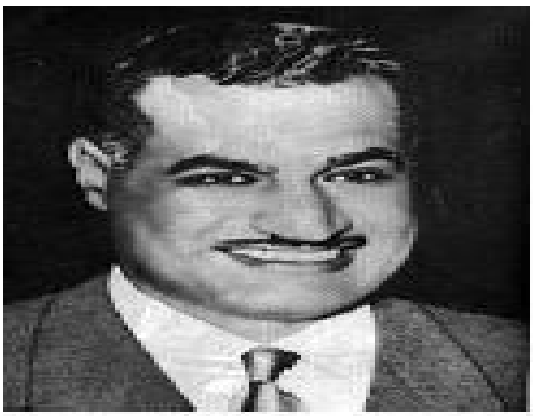

جمال عبد الناصر

إدريس السنوسي

محمد الخامس

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر

أ- الوثائق المنشورة:

1. أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، الجزائر، 1995.
2. خطاب ألقاه بورقيبة بتونس يوم 25 جانفي 1960.
3. مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج2، 1955- 1957، بيروت 1996.
4. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، مركب الطباعة برغاية ، 1979.

ب- المذكرات الشخصية:

1. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
2. ديغول شارل: مذكرات الأمل 1958-1962، ترجمة سموحي، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت ،1971.
3. الفاسي علال: نداء القاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط 1959 .

ج- الجرائد والصحف:

1. جريدة المجاهد: ع7،11، 15، 18، 20، 28، 35، 37، 39، 41، 79، 100، 102، 104، 108، 111، 117.
2. جريدة الأحرار، الجزائر، نوفمبر2004
3. جريدة طرابلس العرب، ع163،120
4. جريدة الأهرام السنة21-01-1955، السنة24-06-1955. السنة21 جانفي 1955
5. جريدة الأحرار ، الجزائر، نوفمبر، 2004.
6. جريدة المقاومة، ع5، ع14.
7. جريدة المصادر ع4.
8. le monde 1 november 1956

د- الكتب باللغة العربية:

1. الإبراهيمي محمد البشير: في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر.
2. بورقيبة الحبيب ، حياته وآثاره، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، جويلية 1966.
3. تايت بالقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا، أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر، جزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، المجلد الأول، الجزء الثاني، (د ت).

4. ديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
5. ديوان بيزنراكات: الحرب والسلام في غرب آسيا، ترجمة محمد إبراهيم المرشدي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
6. المدني أحمد توفيق: حياة الكفاح، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
7. المشيرقي الهادي إبراهيم: قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر،2000.
8. يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين.

هـ - الكتب بالغة الأجنبية

1. char de goullle : mémoures, d'espoir le renouveai(1958-1962) tom1, librairie plon, paris, 1970
2. Farhat Abas, Autopsic d'une guerre Paris, Garnier, France, 1980

2- المراجع

أ- الكتب

1. أبو المجد صبري: من باندونغ إلى أكرا، الدار القومية العربية للطباعة، القاهرة، (د، ت).
2. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
3. البجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، تونس، 1961
4. بشيري أحمد : الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالثة، 2005.
5. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.
6. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
7. تشالدر أرسكين: الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، (د، ت).
8. حسين محمد: الإستعمار الفرنسي والثورة 1954-1962، مطبعة دار الشهاب، باتنة، 1955.

9. حلمي مصطفى محمد محمود وآخرون: العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة، 1969.
10. خليفة محمد: حديث مغربي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترتنيق للنشر، لبنان، 1985
11. رفاعي محمد علي: الجامعة العربية وقضايا التحرر، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971
12. روف فيرنر ، بورقيبة و السياسة الخارجية لتونس المستقلة، تر: الصحبي الثابت، المطبعة العصرية، د.ت، د.ط.
13. الشابي منصف: الصالح بن يوسف: حياة كفاح، دار الأقواص للنشر، تونس، مارس 1990.
14. شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
15. الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة بيروت، د.ت.
16. شوفاليه جان جاك: تاريخ الفكر السياسي من القومية إلى الدولة الأممية: ت. محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991.
17. شيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين،(د،ت).
18. صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ط2، 2012 .
19. عباس محمد: ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003.
20. عبد الرحمان عواطف: "الصحافة العربية في الجزائر 1954- 1962"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
21. عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، مكتبة الجماهير بيروت
22. العسلي بسام: سلسلة جهاد الشعب الجزائري، دار النفائس، بيروت.
23. العمري عمر صالح: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954- 1962، الجزائر 2008،
24. محمد الصالح الصديق: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2000.
25. مرزاق مختار ، حركة عدم الانحياز منذ النشأة حتى مؤتمر نيودلهي، لوزراء الخارجية، فبراير 1981، الدار العالمية لبنان، 1983-1984.

26. المرنيسي عبد الحميد: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الإستقلال، (د،ط)، مطبعة الرسالة،الرباط، المغرب الأقصى، 1978.
27. الميلي محمد: الثورة الجزائرية تهدد المعسكر الغربي من الكتاب ص23 (عباس) مذكرات منشورة في جريدة الشروق اليومي الحلقة 162 بتاريخ 12 فيفري 2006.
28. ميلي محمد: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984.
29. نويصر مصطفى: ميشيل عقلق والثورة الجزائرية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.
30. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.
31. يزيد محمد: ذكريات من العمل السياسي، الدبلوماسية الجزائرية 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.

ب- الموسوعات والمعاجم

1. صليبا جميل: المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978.
2. الطويل أحمد: تراجم تونسية، المطبعة العصرية تونس، 2010.
3. العابد أحمد وآخرون، المعجم العربي الميسر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت،
4. الكيلاني عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ط).

ج- المجلات

1. برغام محمد: الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ع7، الفصل الثالث1987.
2. الحسناوي وداعة حبيب: دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954-1962
3. خليفي عبد القادر: المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 8 ماي.
4. رخيلة عامر: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، الجزائر، العدد الأول 1999
5. رخيلة عامر: انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي 1945-1954، مجلة المصادر، عدد 06 مارس 2002.
6. طالبي عمار: في مفهوم الثورة والنقد الثوري، مجلة الأصالة، العدد 74/73، سبتمبر 1979.

7. علوان محمد: ترجمة علي تابليت: " القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة الذاكرة، ع 6 نوفمبر 2000،
8. عمران كمال: في تحديد مفهوم الخطاب، العربية للثقافة، العدد 28، مارس، سبتمبر 1995،
9. القنطاري محمد: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية، والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، الذاكرة، ع3، خريف 1995.
10. كواتيك مسعود "معركة أيسن من خلال كتاب فرنسي"، المصادر، العدد 4، 2001.
11. مجلة الذاكرة، ع 3، (خريف 1995) تأسيس الحكومة المؤقتة
12. المدني: " من سجل الجهاد الجزائري في الخارج، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد 22.

د- الرسائل والأطروحات

1. بخوش الجودي: دور يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962 دراسة تاريخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير
2. بلقاسم محمد: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910- 1954، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، 1993، 1994.
3. جبلي طاهر ، شبكات الدعم اللوجشستيكي للثورة 1954-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010،
4. شرف الدين أحمد رضوان: جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة الدراسات التاريخية والآثار،1983.
5. اللولب حبيبي حسن، التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، الجزائر، 2006-2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	ص
شكر	
إهداء	
مقدمة	; أ-
الفصل التمهيدي: الخطاب العربي الرسمي والثورة الجزائرية 1962-1954	
المبحث الأول: تعريف الخطاب لغة واصطلاحا	8
المبحث الثاني: الثورة الجزائرية وأهم محطاتها	10
المبحث الثالث: مؤسسات اعتماد الثورة على تدويل قضيتها	11
الفصل الأول: الخطاب الرسمي لقادة الدول العربية تجاه الثورة ج 1954-1962.	
المبحث الأول: خطاب قادة دول المغرب العربي الثلاث (تونس- المغرب-ليبيا)	21
المبحث الثاني: خطاب قادة دول المشرق العربي (مصر سوريا المملكة العربية السعودية) نموذجا	38
الفصل الثاني: الخطاب العربي الرسمي في المؤتمرات الدولية والإقليمية وردود الفعل الفرنسية الرسمية عليه	
المبحث الأول: خطاب جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة	51
المبحث الثاني: مؤتمر باندونغ، حركة عدم الانحياز ومؤتمر الدول الإفريقية المستقلة	63
المبحث الثالث: ردود الفعل الفرنسية الرسمية على الخطابات العربية الرسمية	70
خاتمة.	76
الملاحق.	79
قائمة المصادر والمراجع.	85
فهرس المحتويات	93